جامعـــة قاصـــدي مربـــاح – ورقلـــة –

كليـــة الحقـــوق و العلـــوم السياسية

قســـم العلوم السياسية

أثرالاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : تنظيم سياسي و إداري

إعداد الطالب:

مصعب شنين

إشـــــراف

د.مصطفى بلعور

أعضاء لجنة المناقشة

أ.ايدار عائشة .....رئيسا

د. بلعور مصطفى .....مشرفا ومقررا

أ. كافي عبد الوهاب.....مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012 م

مقدمة

تسعى أغلب الأنظمة السياسية المعاصرة ، إلى تعزيز علاقاتها مع شعوبها ، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي ، الذي يعتبر أهم الأولويات لأي نظام سياسي ، والذي أضحى متطلبا ضروريا لتحقيق التنمية السياسية ، فقد عالجت العديد من الدراسات السياسية قضية الاستقرار كونه يمثل أحد المؤشرات الهامة لقياس التنمية السياسية.

تستدعي دراسة موضوع الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر إبراز الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهت النظام السياسي الجزائري من ثم أدت إلى عدم الاستقرار السياسي منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي وتفاقم الوضع مع توقيف المسار الانتخابي منذ جانفي 1992 ودخول الجزائر في موجة من أعمال العنف ترتب عنها عدم الاستقرار السياسي .

أهمية الموضوع :

يكتسي موضوع التنمية السياسية بصورة عامة والاستقرار السياسي بصورة خاصة أهمية بالغة في حقل الدراسات السياسية انطلاقا من العلاقة التكاملية التي تربطهما.

تظهر أهمية موضوع الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر من خلال حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الاستقرار السياسي بعد عشرية كاملة من العنف من جهة ، وحاجته إلى التنمية السياسية من جهة ثانية لتعزيز شرعية مؤسساته التي افتقر إليها خلال فترة الأزمات السياسية ، وسعيه إلى استقطاب أعداد كبيرة من المواطنين لتحقيق مشاركة سياسية فعالة تضم كافة أطياف المجتمع ، حيث سنقوم في هذه الدراسة بتشخيص العقبات التي تقف عائقا أمام النظام السياسي الجزائري في تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية السياسية.

1- أسباب اختيار الموضوع وأهدافه:

ترجع أسباب اختيار موضوع الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- **الأسباب الموضوعية:** حداثة الدراسات والمواضيع التي تناولت الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر ، خاصة بعد الأزمة السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر.

– **الأسباب الذاتية:** في ظل الحراك السياسي و تزايد حركة الاحتجاجات الشعبية التي تعرفها العديد من الأنظمة السياسية العربية ارتأينا دراسة الاستقرار السياسي وتأثيره على التنمية السياسية في الجزائر.

– ارتباط موضوع الاستقرار السياسي والتنمية السياسية بمجال تخصصي في التنظيم السياسي والإداري والرغبة في الاهتمام بقضايا الاستقرار السياسي والتنمية السياسية.

– يهدف موضوع الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر.

2–الدراسات السابقة: تناولت عدة دراسات موضوع الاستقرار السياسي والتنمية السياسية نذكر منها:

–كتاب "حسن موسى الصفار" بعنوان "الاستقرار السياسي والاجتماعي ضرورته وضماناته" ،تناول فيه الكاتب أهمية الاستقرار السياسي والاجتماعي واليات تحقيقهما من خلال تحسين العلاقة بين الفئات الاجتماعية ، والإصلاح السياسي ، وجود ثقافة للتعايش ،ووجود مؤسسات أهلية للسلم الاجتماعي ، وتناول الكاتب الموضوع من زاوية دينية واجتماعية و لم يربط الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية.

–كتاب "هشام محمود الأقداحي" بعنوان "الاستقرار السياسي في العالم المعاصر ملحق خاص بالمصطلحات السياسية" وحدد فيه ركائز الاستقرار السياسي إلا انه تحدث عن عدة مفاهيم لم يربطها بالاستقرار السياسي حيث ركز على مفهوم الدولة القومية.

– كتاب "أحمد وهبان" بعنوان "التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية" وتحدث فيه عن التخلف السياسي الذي ربطه بأزمات التنمية السياسية .

3– إشكالية الدراسة:

نحاول في هذا البحث دراسة تأثير الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر من جهة ، وإبراز الآليات التي انتهجها النظام السياسي الجزائري في محاولة تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي التنمية السياسية من جهة ثانية ، وهذا مايقودنا إلى طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية السابقة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

– ماهي انعكاسات الأزمة السياسية في الجزائر على المستوى السياسي والاقتصادي؟

- ماهي الآليات والوسائل التي اعتمدها النظام السياسي الجزائري لتحقيق الاستقرار السياسي؟

- هل ساهمت الاستراتيجيات التي انتهجها النظام السياسي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي ومن ثم تحقيق التنمية السياسية؟

4-الفرضيات

يمكن اختبار الإشكالية السابقة من خلال الفرضيات التالية:

-كلما كان هناك استقرار سياسي كانت هناك تنمية سياسية وكلما كان هناك عدم استقرار سياسي كان هناك تخلف سياسي.

-ساهم قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية في تحقيق استقرار سياسي نسبي في الجزائر.

5- مناهج البحث : تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي**: اعتمدنا عليه في الفصل الأول والمتضمن الإطار النظري للدراسة في وصف ظاهرة الاستقرار السياسي والتنمية السياسية كما اعتمدنا عليه في توصيف الأزمة السياسية في الجزائر.

- **المنهج التاريخي**: اعتمدنا عليه لرصد تطور الأزمة السياسية في الجزائر وتحديد ابرز محطاتها التاريخية.

- **الاقتراب القانوني والمؤسسي** : تم الاستعانة به لأنه يساعدنا في فهم النصوص والتشريعات القانونية التي وضعها المشرع الجزائري مثل قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية وكذا التطرق لطبيعة المؤسسات السياسية التي سيرت الدولة في مرحلة الأزمة وبعدها.

- **منهج تحليل النظم** : من خلال ضبط طبيعة مدخلات الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحليل انعكاساتها ومخرجات النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي

6-تقسيم البحث:

تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

في الفصل الأول : تناولنا الإطار النظري للاستقرار السياسي والتنمية السياسية من خلال ثلاثة مباحث ، المبحث الأول وتم التطرق فيه إلى مفهوم الاستقرار السياسي ، ثم تناولنا في المبحث الثاني ماهية التنمية السياسية أما المبحث الثالث تناولنا فيه علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية .

خصص الفصل الثاني إلى انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول: وتم التطرق فيه إلى طبيعة الأزمة السياسية في الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 ، أما المبحث الثاني فهو دراسة تأثير الأزمة على التنمية السياسية ، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن دراسة لمحاولات النظام السياسي حل الأزمة السياسية والعودة إلى الشرعية من خلال الانتخابات والعودة إلى الشرعية الدستورية وبناء المؤسسات السياسية .

أما في الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى آليات النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية السياسية وقسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول: تناولنا فيه قانون الوئام المدني ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه قانون المصالحة الوطنية ، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة مساعي النظام السياسي في تحقيق التنمية السياسية .

7- صعوبات الدراسة:

الصعوبات: أثناء إعدادنا لهذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- اتساع الموضوع نظرا لارتباطه بعدة مجالات بحثية وضيق المدة الزمنية لإعداد الموضوع بصورة جاهزة.

- صعوبة الحصول على بعض المراجع من المكتبة .

- قلة المراجع التي تناولت العلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الجزائر.

8- الكلمات المفتاحية:

الاستقرار السياسي، التنمية السياسية ، الشرعية السياسية ، المشاركة السياسية ، العدالة في توزيع الثروة ، العنف ، الأزمة السياسية.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستقرار السياسي والتنمية السياسية

يمثل الاستقرار السياسي أحد الغايات الأساسية التي تسعى إليها مختلف الأنظمة السياسية كونه يهيئ المناخ المناسب لتنفيذ البرامج والخطط الحكومية والتنموية على اختلاف مجالاتها ، ففي المجال السياسي يعتبر الاستقرار متطلبا ضروريا لتحقيق التنمية السياسية التي تعتبر هي الأخرى إحدى أهم غايات الأنظمة .

ونظرا لأهمية الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في حقل علم السياسة ازداد الاهتمام بهذين الموضوعين فظهرت دراسات سياسية وأخرى مقارنة تدرس الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في مجموعة من الدول وتحدد واقعهما وتبرز التحديات التي تواجههما .

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على مفهوم كل من الاستقرار السياسي والتنمية السياسية والتعرف على أبرز التعريفات والمؤشرات التي قدمت لهما والعلاقة التي تربطهما من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم الاستقرار السياسي

المبحث الثاني : ماهية التنمية السياسية

المبحث الثالث : علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية

المبحث الأول: ماهية الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي

المطلب الأول: تعريف الاستقرار ومؤشراته

الفرع الأول : تعريف الاستقرار السياسي

يشير مصطلح الاستقرار (stability) إلى الثبات والتوازن ويعبر الاستقرار في المجال السياسي عن استقرار النظام ، ويعتبر الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي من خلال قدرته على إدارة الصراعات والأزمات داخل المجتمع دون استخدام العنف[1] ، وهو وسيلة وهدف في وقت واحد يستطاع بواسطته تحقيق الانجازات المراد تحقيقها في المجتمع[2]. ولقد ظهر مصطلح الاستقرار السياسي (political stability) منذ العصر اليوناني حيث نجد أن "أفلاطون" تطرق إلى موضوع الاستقرار السياسي من منطلق سيكولوجي وهو ما ورد في نظرية الأنفس والطبقات الثلاث ، أما "أرسطو" فتطرق إلى معالجة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من منطلق تصنيف الأنظمة السياسية بناء على طبيعة دساتيرها من خلال مدى صلاحية النظام السياسي وتمسكه بمبادئ العدالة من خلال توزيعه للمناصب في الدولة [3].

لقد تعددت تعاريف الاستقرار السياسي واختلفت من باحث لآخر ومن مدرسة لأخرى وذلك نظرا لاختلاف خصوصيات كل دولة فالاستقرار السياسي في دولة أوربية مثلا يختلف عن الاستقرار السياسي في دولة افريقية ولا يقتصر هذا الاختلاف في مفهوم الاستقرار السياسي على التعريف فقط بل يشمل أيضا الاختلاف في المؤشرات والآليات، ونذكر من بين التعريفات التي قدمت للاستقرار وعدم الاستقرار السياسي تعريف حسن موسى الصفار حيث عرف الاستقرار السياسي بأنه : " وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب ، حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها فيقع بينها العداء و

---

[1] - منار محمد، الرشواني ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن . الطبعة الأولى ، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003 ، ص 34 .

[2] - حسان محمد شفيق ، العاني ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة . بغداد: مطبعة جامعة بغداد ، 1986 ، ص 170 .

[3] - عامر رمضان، أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري . الطبعة الأولى ، طرابلس: دار الرواد، 2002، ص60-61 .

التراع والاحتراب"[1] ، حيث يؤدي ضعف العلاقة بين مكونات الدولة إلى عدم استقرار سياسي ويشير هذا الأخير إلى عدم قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع [2]. ويرى البعض بأن الاستقرار السياسي يعني استمرار النخبة الحاكمة في السلطة لفترة طويلة دونما تحولات وانقلابات [3].

ظهرت أربعة اتجاهات ممثلة في أربع مدارس قدمت مفاهيم وتعريفات مختلفة للاستقرار وعدم الاستقرار السياسي وتتمثل هذه المدارس في :

1-مفهوم "المدرسة السلوكية" للاستقرار السياسي:

ربطت هذه المدرسة الاستقرار السياسي بالعنف السياسي حيث يعني الاستقرار السياسي في رؤيتها غياب العنف السياسي [4] والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية و الاجتماعية وتتم عملية إتخاذ القرار وفقاً لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف[5]، وتعتبر هذه المدرسة أن استخدام العنف في حل المسائل الخلافية خاصة مع المعارضة يؤدي إلى عدم استقرار سياسي وتؤكد على ضرورة حل هذه الخلافات بطرق سلمية .ومن هنا نستنتج أن عدم الاستقرار السياسي –حسب هذه المدرسة – هو وجود العنف السياسي ، ولقد وجهت عدة انتقادات للمدرسة السلوكية في تعريفها للاستقرار السياسي أهمها أنها اعتمدت على متغير سلبي عندما تجعله مرادفا لغياب العنف السياسي[6].

---

[1] - حسن موسى، الصفار ، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضماناته. الطبعة الأولى ، بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2005 ، ص 15.

[2] - محمد عبد القادر، ناجي عزو ، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي". الحوار المتمدن ، العدد (2191) ، يوم 14 فيفري 2008 ، ص 01 .

[3] - محمد احمد علي، عدوي ، "القطاع الخيري والاستقرار السياسي، دراسة حول دور المؤسسات الخيرية في السياسات العامة". المركز الدولي للأبحاث والدراسات ، 2009 ، ص 05.

[4] - مي غيث ، إسراء إسماعيل ،" الاستقرار السياسي" . مجلة مفاهيم ، العدد (72) ، ديسمبر ،2010 ،ص 08.

[5] - سفيان، فوكة و مليكه، بوضياف."الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، مداخلة بملتقى التحولات السياسية وإشكالية التنمية : واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، يومي 17-18 ديسمبر 2008، ص12.

[6] - مي غيث ، إسراء إسماعيل ، مرجع سابق، ص 09.

2–مفهوم "المدرسة النظمية" للاستقرار السياسي:

تشير المدرسة النظمية في تفسيرها للاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على المحافظة على بقائه ووجوده، وتستند في ذلك إلى النظرية النسقية التي صاغها " دافيد ايستون " حيث انطلق من فكرة إن النظام السياسي هو نظام للأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر[1] ، فالاستقرار السياسي حسب هذه المدرسة يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع كما يعني حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة [2] ومن هنا فغياب هذه المتطلبات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي حيث تكون المؤسسات والهياكل موالية لأحد القيادات السياسية وارتباط مؤسسات الخدمة والإنتاج بالوزراء داخل السلطة حيث تعبر هذه المؤسسات في ظاهرها أهداف عامة وفي باطنها أهداف خاصة تشتمل على مصالح خاصة متعلقة بمجموعة من الوزراء مما يشير إلى التداخل السلبي بين مؤسسات الإنتاج ومكونات السلطة وتمثل هذه الظواهر أحد أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي.

3– مفهوم "المدرسة البنائية الوظيفية" للاستقرار السياسي:

تركز هذه المدرسة على دراسة الأبنية الحكومية و قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات كما تشير المدرسة الوظيفية إلى فكرة التكامل بين الوظائف داخل الأبنية السياسية لمعالجة قضايا البيئة الخارجية حيث يؤدي هذا التعاون إلى تحقيق استقرار سياسي واجتماعي [3] وقد تناول "ألموند" مفهوم الإستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي[4] ونظرا للاديلوجية الليبرالية التي ينتمي إليها ألموند فاستقرار النظام الديمقراطي اللبرالي عنده يعد مسالة جوهرية لذلك فقد اهتم بالبحث عن الوظائف التي من شأنها جعل النظام السياسي يستقر ويحافظ على بقائه واستمراره

[1] - عبد العالي ، عبد القادر ، "محاضرات في النظم السياسية المقارنة "، جامعة سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2007-2008 ،ص 25.

[2] - فوكة ، سفيان و بوضياف ، مليكه ، مرجع سابق ، ص 13.

[3] - يسعد شريف ، صحراوي ، مسالة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر،2009) ، ص 26.

[4] - فوكه،سفيان و بوضياف، مليكه ، مرجع سابق ، ص 13.

وقدرته على إدارة التوتر في المجتمع وتزويده بالموارد اللازمة لاحتياجاته المادية[1] فبذلك نلاحظ أن التحليل الوظيفي اعتمد على فكرة التوازن والاستقرار ضمن التنظيم الاجتماعي بما في ذلك التنظيم السياسي[2] فإذا كانت الأبنية الحكومية غير متكاملة والمؤسسات السياسية لا تتكيف ولا تستجيب لمتطلبات البيئة الخارجية سوف يؤدي ذلك إلى غياب الاستقرار السياسي.

4-مفهوم " مدرسة الربط بين الاستقرار السياسي والحكومي" للاستقرار السياسي:

تعتمد هذه المدرسة على الربط بين الاستقرار السياسي والاستقرار الحكومي حيث يرى أنصارها أن الاستقرار ينطوي على عدد من الخصائص المميزة للأداء الحكومي والتي تتجسد في خمسة أبعاد هي استمرارية الحكومة فترة طويلة من الزمن ، قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات ايجابية ، قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن، قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي ،قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف كل من الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي إجرائيا حيث نعرف الاستقرار السياسي بأنه ذلك الوضع السياسي والاجتماعي الذي يعكس حالة من الرضا داخل المجتمع على أداء النظام السياسي كما يعكس قدرة النظام السياسي على التعامل مع الشعب بطرق سلمية كالمحادثات والمفاوضات بعيدا عن العنف السياسي الذي يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والذي يمكن أن نعرفه هو الآخر إجرائيا بأنه ذلك الوضع السياسي والاجتماعي الذي يعكس حالة من عدم الرضا وحالة من تأزم العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي مما ينتج عنه صراعات مختلفة يستعمل فيها العنف السياسي وترفض من خلالها الحلول السلمية.

[1] - صحراوي، يسعد شريف ، مرجع سابق، ص27.

[2] - حسن ، صديق ، " الاتجاهات النظرية لدراسة التنظيمات الاجتماعية " . مجلة جامعة دمشق ،العدد (3-4)، 2011، ص357.

[3] - غيث ، مي و إسماعيل، إسراء ، مرجع سابق، ص 10.

الفرع الثاني : مؤشرات الاستقرار السياسي

لا توجد مؤشرات محددة للاستقرار وعدم الاستقرار السياسي إذ اختلف الباحثون في تحديد هذه المؤشرات، فهناك من الباحثين من حدد مؤشرات الاستقرار السياسي وفق تصوراته من أمثال "محمد يونس" ، حيث كون مقياسا للاستقرار السياسي يتكون من مجموعة من المؤشرات هي استمرارية النظام الحاكم ، عدد الانتخابات العامة التي أجريت في البلاد، زيادة عدد الأحزاب السياسية ، مدى قوة الحزب المسيطر في الدولة نسبة الإنفاق العسكري ، درجة الدمقرطة السياسية،درجة التهميش الاجتماعي والسياسي في الدولة[1]، وحدد "هشام محمود الأقداحي" هو الآخر مجموعة من مؤشرات الاستقرار السياسي كالتجانس القومي وسيادة الدولة والأمن القومي الذي يعد أحد عوامل قوة الدولة والاستقرار فيها[2]، والقوة العسكرية وأمام الاختلاف الحاصل بين الباحثين حول مؤشرات الاستقرار السياسي سنحاول أن نتناول في هذا الفرع ابرز مؤشرات الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي التي يتفق عليها معظم الباحثين وهي كالتالي:

1-نمط انتقال السلطة في الدولة : فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار أما إذا تمت عملية الانتقال عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي[3].ولذلك فالاستقرار يتطلب حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسة لان الحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها[4] مما يلبي حاجات المجتمع وبالتالي يخلق علاقة رضا بين النظام السياسي والشعب الأمر الذي يؤدي إلى استقرار سياسي.

2-الاستقرار الحكومي : فالتغييرات المستمرة في الحكومة – وتحديدا الوزارات – في غير موعدها يعد مؤشرا لعدم الاستقرار السياسي حيث تقاس هذه التغييرات بعدد المرات التي قام بها الرئيس بتعيين وزير في السنة[5] فينتج عن هذا التغيير عدم وضوح وتعثر في سياسات الوزارة مما يؤدي إلى تعطيل بعض المصالح الخاصة وتعطيل

---

[1] - عدوي، محمد احمد علي ، مرجع سابق ، ص 16.

[2] - محمود هشام ، الأقداحي ، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات السياسية . الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، 2009 ، ص 21.

[3] - رائد حاج سليمان، نايف ، "الاستقرار السياسي ومؤشراته ". الحوار المتمدن، العدد 2592، 21 مارس 2009

[4] - فوكه، سفيان ومليكه، بوضياف ، مرجع سابق، ص15.

5-Ari a Aisen,Francisco Jos veiga, "How does political instability affect economic growth?". International monetary fund , 2010,p03.

مصالح المواطنين ، فالاستقرار يتطلب احترام العهدة القانونية للوزراء أثناء التغييرات الوزارية مما يحقق الاستقرار الحكومي كما يتحقق الاستقرار الحكومي من خلال غياب الاغتيالات السياسية –التي تعكس سوء العلاقة بين التشكيلات السياسية داخل الحكومة – الأمر الذي يؤدي إلى استقرار سياسي.

3–غياب العنف السياسي: يعرف العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية[1]، وتتعدد أشكال العنف السياسي فيمكن أن يأخذ العنف السياسي شكل الاغتيالات السياسية أو الانقلابات ومحاولات الانقلاب أو التمردات كما يتجسد العنف السياسي في صورة أعمال الشغب وعمليات الاعتقال السياسي[2] ورغم الاختلافات اللافتة بين الباحثين في علم الاجتماع السياسي حول تعريف العنف السياسي إلا أن هناك شبه إجماع على أن العنف شيء سيئ[3] لذلك يؤدي وجود العنف السياسي داخل الدولة إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي مما يتطلب ضرورة اللجوء إلى أسلوب الحوار بغية تلافي العنف وتحقيق الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني : آليات تحقيق الاستقرار السياسي

يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي مجموعة من الآليات هي:

1–الديمقراطية: إن الديمقراطية تعد من أهم عوامل الاستقرار السياسي ، ذلك لأن التداول السلمي للسلطة ، ووجود برلمان يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية ، وإقرار صيغة التعددية السياسية والحزبية ،وسيادة القانون ، يدفع إلى المشاركة السياسية والتي تستند عليها الشرعية[4] ،فالدول التي تتوفر فيها الحريات وتمنح شعوبها حقوقهم هي دول في– أغلبها– تتمتع بالاستقرار وتتمكن من مواجهة التحديات والمخاطر ، أما الدول التي تمارس السياسة بعقلية الاستئصال وتمنع شعبها من بعض حقوقه ومكتسباته السياسية فإنها دول مهددة بالاستقرار[5]، ولذلك فالديمقراطية وسيلة وآلية مهمة لتحقيق الاستقرار السياسي والمحافظة عليه.

---

[1] - شمسة، بوشنافة و ادم، قبي، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 - 2000 " . مجلة الباحث ، العدد (03) ، 2004 ، ص127.

[2] - ادم، قبي ، "رؤية نظرية حول العنف السياسي". مجلة الباحث ، العدد (01) ، 2002 ، ص 106-107.

[3] - مولود، زايد الطيب ، علم الاجتماع السياسي. بنغازي: ، دار الكتب الوطنية ، 2007 ، ص 102.

[4] - محمد، العلياني ،" محددات الاستقرار السياسي" .

http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic ، يوم 2013/03/22. الساعة ، 11:41 ، ص 01.

[5] - محمد ، محفوظ ، "في معنى الاستقرار السياسي" . جريدة الرياض ، عدد(13819) ، يوم الثلاثاء 25 افريل 2006

2-الفعالية السياسية :يقصد بالفعالية السياسية مدى قدرة النظام السياسي على إيجاد وتحقيق بدائل وسياسات ترضي أغلبية الأطراف داخل الدولة ، ويرى "دافيد ايستون" في هذا الصدد أن النظام السياسي الذي يتمكن من تغيير سياساته وقراراته بشكل يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في بيئته الداخلية هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته ويضمن الاستقرار السياسي[1] ، أما إذا كانت المؤسسات السياسية مجرد هياكل إدارية يحقق من خلالها الأفراد القائمون عليها مصالحهم الشخصية دون المصالح العامة وفي ظل عدم القدرة على الاستجابة للتغيرات الداخلية ، فإن ذلك سيشكل سخطا عليها من قبل المواطنين مما يهدد الاستقرار ، ومن هنا فالاستقرار السياسي يتطلب فعالية ونجاعة سياسية نابعة من قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة للانشغالات الداخلية الأمر الذي يعزز رابطة الرضا المتبادل بين الحكومة والمواطنين.

3-التكامل القومي:

إن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالمية لكن الفارق بين الدول في هذا التعدد هو استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه الظاهرة ، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعددية إلى عنصر إثراء ، والبعض الآخر فشل في ذلك[2] حيث سرعان ما تظهر في هذه الدول الصراعات العرقية التي يمكن أن تعصف بأمنها واستقرارها ، والدولة التي تتصف بصفة الدولة القومية يسودها الاستقرار السياسي وتظللها الوحدة الوطنية فهي دولة التكامل والوحدة التي يتعين على الشعوب إقامتها تجنبا للصراعات العرقية[3] وتحقيقا للاستقرار السياسي الذي يتطلب تكاملا وتعايشا بين مختلف القوميات داخل الدولة الواحدة.

---

[1] - العلياني ، مرجع السابق ، 01.

[2] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] -أحمد، وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 1997 ، ص 17.

المبحث الثاني : ماهية التنمية السياسية

إن التنمية السياسية كمفهوم علمي ومبحث دراسي في علوم السياسة والاجتماع لم تظهر و لم تحظ باهتمام الباحثين إلا في ستينات القرن الماضي وإن بدأت إرهاصاتها الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات[1] ، وهناك من يفند هذه الفكرة ف"نصر عارف" يعتبر أن التنمية السياسية ليست وليدة نتائج الحرب العالمية الثانية كما يعتقد أغلب المفكرين وإنما هي وليدة تراكمية معرفية تشكلت من مختلف العلوم ويقول نصر عارف في هذا الصدد : " ... فدراسة المصادر الفكرية لنظريات التنمية السياسية كما يظهر لنا ... توضح لنا وبصورة جلية أنها تطور لسياق علمي ظهر مع الاستشراف ثم اتسع مع الأنثروبولوجيا واستمد أصوله من نظريات النمو وليست وليدة الحرب العالمية الثانية ..."[2] وتهتم التنمية السياسية في الأصل بدراسة النظام السياسي من داخله وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[3]، ولقد حظي مفهوم التنمية السياسية بانتشار واسع في تراث العلوم السياسية وخاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة والمجتمع [4] ، فمفهوم التنمية السياسية يعد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بعد ظهور فكرة التنمية[5] فقد أصبحت — أي التنمية السياسية – تمثل إحدى أهم الغايات التي تسعى الأنظمة السياسية للوصول إليها أضف إلى ذلك أنها صارت تمثل إحدى مقاييس الديمقراطية وذلك لما تتضمنه من مؤشرات سوف يتم التطرق إليها لاحقا ، ومن خلال ما سبق سنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية السياسية بالإضافة إلى تحديد أهم مؤشراتها .

[1] - هشام ، عبد الكريم ، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989- 1999. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة ،2006) ، ص 45 .

[2] - نصر محمد ، عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي . القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993، ص 183.

[3] - نداء، صادق الشريفي ، تجليات العولمة على التنمية السياسية : دراسة استقرائية استنباطية . عمان: دار جهينة للنشر والتوزيع ،2007 ، ص 97.

[4] - عبد الكريم ، هشام ، مرجع سابق ، ص49.

[5] - أبو ضاوية، عامر رمضان ، مرجع سابق ، ص55 .

المطلب الأول: مفاهيم التنمية السياسية

من أوائل التعريفات التي أعطيت للتنمية السياسية تلك التي حددها بوصفها مجرد البحث عن التغيير وهذا ما اشتملت عليه عدد من الدراسات التي ترى في التنمية السياسية عملية تسعى الدول والمجتمعات من خلالها لاكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه[1] ، ويقدم "غابريال ألموند " من خلال مقاربته البنائية والوظيفية مفهوما للتنمية السياسية حيث يعرفها بأنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصا[2] ، ويعرفها أيضا بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم داخل البيئة الدولية[3] كما قدم ألموند أهم أزمات التنمية السياسية وهي أزمة بناء الدولة ، وأزمة بناء الأمة ، وأزمة المشاركة، وأزمة التوزيع .

أما "صموائيل هنتنغتون" فقد ربط التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية[4] ، كما ربطها أيضا بالتحديث السياسي كونه – حسب نظره – مرادفا للتنمية السياسية[5] يعرفها أيضا بأنها العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة والتباين في الهياكل والأبنية والمؤسسات السياسية وزيادة المشاركة السياسية [6] ، ونلاحظ أن هنتنغتون قد ركز في مفهومه للتنمية السياسية على عقلنة السلطة من خلال تحقيق مبدأ التداول عليها والحد من الفساد داخلها وتحقيق مبدأ التخصص الوظيفي وعدم التداخل بين الأبنية والمؤسسات السياسية .

---

[1] - علي، رعد عبد الجليل ، التنمية السياسية مدخل للتغيير . طرابلس : دار الكتب الوطنية ، 2002 ، ص 24.

[2] - صادق شريفي، نداء ، مرجع سابق ، ص 111.

[3] - زكرياء، بختي ، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية : دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة . (مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ، 2009) ، ص 21 .

[4] - رعد عبد الجليل ، علي ، مرجع سابق ، ص 25.

[5] - بختي ، زكرياء ، مرجع سابق ، ص 20 .

[6] - عبد القادر، عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر". الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2008 ، ص02 .

– عرف "لوسيان باي" التنمية السياسية بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية[1] ، ويقدم "باي" في مؤلفه (مظاهر التنمية السياسية) عناصر لنمط جديد لمفهوم التنمية السياسية،فنقطة الانطلاق في تحليله تندرج في الاتجاه الكامل للمناهج التنموية الأكثر كلاسيكية[2] ، ونلاحظ أن "باي" ربط التنمية السياسية باستحضار نموذج التنمية السياسية في الدول الصناعية من خلال تحقيق مبدأ المساواة وتحسن مستوى الكفاءات السياسية والتمايز الهيكلي والوظيفي.كما ربط باي التنمية السياسية من خلال قدرة النظام السياسي تجاوز مجموعة من الأزمات والمتمثلة في أزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع وأزمة الهوية وأزمة الاندماج وأزمة التغلغل.

– ينظر "دافيد ابتر" إلى التنمية السياسية باعتبارها عملية كونية وعامة وعليه عند دراسته للنظم السياسية يركز هو الآخر على التحديث الذي يعتبره احد العوامل المساهمة في الانتقال من حالة التقليدية إلى حالة الحداثة[3] .

– عرف "أحمد وهبان" التنمية السياسية بأنها " عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية...ورفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة..."[4] ونلاحظ أن هذا التعريف ركز على متطلبات التنمية السياسية والمتمثلة حسب هذا التعريف في تحقيق المواطنة والتكامل والاستقرار وإشراك الشعب في الحياة السياسية والعدالة في توزيع القيم والموارد وتمتع النظام السياسي بالشرعية .

ومن خلال ما سبق ورغم الاختلافات الحاصلة بين مختلف الباحثين والمفكرين يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها تلك العملية أو دلك التغيير الذي يستهدف هياكل النظام السياسي وعلاقته مع البيئة الخارجية الممثلة في الشعب من خلال تحقيق مبدأ المشاركة والشرعية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وحدة سياسية ومن ثم وحدة وطنية .

---

[1] - علي أمين محمد ، دبور، "دراسات في التنمية السياسية ،قسم الاقتصاد والعلوم السياسية "،الجامعة الإسلامية 2012/2011، ص08.

[2]- زايد الطيب ، مولود ، مرجع سابق ، ص 92.

[3] - صادق الشريفي، نداء ، مرجع سابق ، ص 118.

[4] - أحمد ، وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002-2003 ، ص204.

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية السياسية

تتعدد وتتشابك مؤشرات التنمية السياسية وتختلف من باحث إلى آخر فهناك من يرى أن التنمية السياسية هي الديمقراطية والمشاركة السياسية والشرعية والاستقرار وهناك من يرى أن التنمية السياسية هي قدرة النظام السياسي على تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء هياكل اقتصادية جديدة وضمان المشاركة[1] ، كما نجد من الباحثين من ربط مؤشرات التنمية السياسية بتجاوز مجموعة من الأزمات هي أزمة الشرعية ، أزمة المشاركة السياسية ، أزمة التوزيع ، أزمة الهوية ،أزمة التغلغل ، وهي المؤشرات التي سنعتمدها في هذه الدراسة نظرا لاتفاق معظم الباحثين عليها من جهة ومن جهة ثانية نظرا لمناسبتها دراسة الحالة في موضوعنا والمتعلق بالجزائر ، وتتمثل مؤشرات التنمية السياسية في ما يلي:

1-وجود شرعية للنظام السياسي :

تعتبر الشرعية احد أهم مؤشرات التنمية السياسية فهي تعكس حالة الرضا من قبل الشعب تجاه النظام السياسي ولقد واجهت الباحثين عدة صعوبات في إيجاد تعريف موحد لهذا المصطلح نظرا لغموضه لذلك فهو بتطلب العديد من الدراسات والأبحاث لوضع هذا المصطلح ضمن مفهوم موحد له مقاييس ومعايير يمكن من خلالها قياس الشرعية[2] والشرعية السياسية عند "ابن خلدون" تعني وجود عقد بين الأمير والرعية أو الشعب حيث يشبه هذا العقد ، العقد الذي يبرم بين البائع والمشتري وتبنى هذه العلاقة التعاقدية على الرضا المتبادل بين الطرفين المذكورين[3] .

- عرف "دونا روبنسون دفاين" - في دراسة عن الشرعية السياسية في "إسرائيل" – الشرعية السياسية بأنها إحساس الناس بأنهم ينتمون إلى جسم سياسي واحد وان المؤسسات المهمة في ذلك الجسم - مهما تكن طبيعتها – ملك لهم وان إرادتهم محدد مهم في صناعة القرار السياسي[4]. فتمتع النظام السياسي بالشرعية يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الذي يهيئ المناخ المناسب لإعداد البرامج والمخططات التنموية مما ينعكس عنه سياسات

---

[1] - بختي، زكرياء ، مرجع سابق ، ص22 .

[2] - نوال ، بلحربي ، أزمة الشرعية في الجزائر (1962- 2006) . (مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر، 2007)، ص 12.

[3] - عبد النور، بن عنتر ، "التسلطية السياسية العربية" :

من الموقع : **http:// www. Aljabriabed.net/indexl.htm** ، يوم : 2013/03/25. الساعة ، 10:32 ، ص 01 .

[4] - حامد عبد الماجد قويسي (وآخرون)، "أزمة النظام الرسمي العربي"، مركز الجزيرة للدراسات ، ص 24.

رشيدة مستجيبة لتطلعات الشعب ، ولكي تتحقق الشرعية يجب على الحكومة العمل لرفع مستوى معيشة المواطنين وتحسين أحوالهم المادية وتحسين ظروفهم المعيشية[1] .

2-وجود مشاركة سياسية:

تختلف تعريفات المشاركة السياسية حيث لم يتوصل فقهاء القانون وعلماء السياسية لإيجاد تعريف جامع ومانع للمشاركة [2] ، ومن بين التعريفات التي أعطيت للمشاركة السياسية ، تعريف "ميرون وينر" حيث عرفها على أنها" تعني نشاطا اختياريا يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات على المستوى المحلي أو القومي سواء كان هذا النشاط ناجحا منظما أو غير منظم مستمر أو مؤقت"[3] ، وتعرف المشاركة السياسية كذلك بأنها "درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة وصنع القرار فكلما زادت المشاركة السياسية من جانب المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي[4]". وللمشاركة السياسية صور متعددة تبدأ من مجرد الاهتمام بالقضية العامة ومتابعة الأحداث السياسية والمعرفة بالرموز والشخصيات السياسية مرورا بالتصويت في الانتخابات ووصولا إلى الانضمام إلى الأحزاب السياسية والترشح للمجالس المنتخبة على المستويين المحلي والقومي[5] .

تكمن أهمية المشاركة السياسية في كونها تفسح المجال أمام كافة شرائح المجتمع لتقديم آرائهم وملاحظاتهم حول مخرجات النظام السياسي سواء تعلق الأمر بقرارات أم ببرامج وسياسات مما يفتح المجال أمام هذه الشرائح للإبداع وبالتالي تتحقق التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة.

---

[1] - صادق الشريفي، نداء ، مرجع سابق ، ص 131.

[2] - شايف جار الله ، شايف بن علي ، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الانسان في اليمن . (مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر، 2006) ، ص 14.

[3] - نفس المرجع ، ص 15.

[4] - إسماعيل عبد الفتاح، عبد الكافي ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية . الإسكندرية : مركز الإسكندرية للكتاب .الطبعة الأولى ، 2005 ،ص 398.

[5] - المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، "برنامج الثقافة الشبابية ". ندوة الشباب والمشاركة السياسية ، الأربعاء 17 أغسطس 2005 ص 08.

3-العدالة في توزيع الثروة :

يشير مؤشر العدالة في توزيع الثروة إلى قدرة الدولة على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في مختلف الجوانب كالعدالة في توزيع الأجور والعدالة في توزيع المناصب والعدالة في الإعانات فلا يتم التمييز بين المواطنين أو بين المدن والقرى بناء على التوجه الديني أو السياسي أو القبلي ، فكلما زادت قدرة الدولة على التوزيع أو إعادة التوزيع وبشكل عادل ، كلما زاد معدل رضا المواطنين على النظام ، أما إذا قلت هذه القدرة فإن ذلك يزيد من الإحساس بالحرمان الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة حدة عدم الرضا[1] ، ويرى "زهير الأعرجي" أن العدالة الاجتماعية تعني بأن الفرد إنما يأخذ أو يقدم للآخرين بما لا يتجاوز حدود المنفعة الشخصية لبقية الأفراد[2] ، و يتأثر مبدأ العدالة في توزيع الثروة عند حدوث اختلال نسب وأساليب توزيع الموارد والثروات المتاحة على وحدات المجتمع وأفراده كما في حالة استئثار عدد قليل من الأفراد بثروات المجتمع وخياراته[3] ، ويرتبط مبدأ العدالة في توزيع الثروة ارتباطا وثيقا بالمشاركة السياسية ، من خلال حالة رضا المواطنين عن النظام السياسي مما يؤدي بهم إلى المشاركة السياسية.

4-ولاء المواطنين للدولة :

يتمثل هذا المؤشر في خلق الشعور المشترك وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد وتوجيه ولاءاتهم نحو الدولة الوطنية وليس إلى وحداتهم الاجتماعية الفرعية قبلية كانت أو طائفية أو عرقية أو دينية[4] مما يعزز الوحدة الوطنية وفي حالة عدم ولاء المواطنين إلى الدولة فإننا نكون أمام أزمة هوية حيث يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقه واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية أو الضيقة وتتغلب على آثار الانتقال إلى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه[5]،كما تغيب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع بما يعنيه ذلك من انتفاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة

---

[1] - صادق الشريفي، نداء ، مرجع سابق، ص 132.

[2] - زهير، الأعرجي ، العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام . الطبعة الأولى ، 1415 ه ، ص 25.

[3] - أبو ضاوية ، عامر رمضان ، مرجع سابق ، ص 63.

[4] - نفس المرجع ،ص 62.

[5] - أسامة ، غزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سبتمبر 1987 ، ص31 .

قومية واحدة[1] وتتطلب تحقيق الهوية أو ولاء المواطنين للدولة إقرار غالبية المجتمع السياسي بالهوية المشتركة واحترامهم للرموز القومية والإيمان الاختياري التطوعي بالانتماء إلى الإقليم التي تغطيه الدولة[2].

5-تغلغل الدولة في كافة أقاليمها :

تتجسد سيطرة الدولة على كافة أنحاء الإقليم من خلال تبعية كل جزء داخل الإقليم إليها ، فعندما نقول تبعية فذلك يعني التبعية السياسية كسريان العملية الانتخابية في كافة أنحاء الإقليم ووجود علم الدولة في كل ربوع الوطن ، والتبعية الاقتصادية من خلال وحدة العملة ووحدة السياسة الاقتصادية ، وتؤدي هذه السيطرة للدولة إلى سهولة في التغلغل و سرعة في الانتشار ، فقدرة الدولة على التغلغل في كافة إقليمها تعكسها أيضا قدرة الحكومة على إعمال قوانينها وسياساتها العامة داخل شتى أرجاء إقليمها بحيث تسري هذه السياسات وهذه القوانين على كافة أولئك الذين يقطنون ذلك الإقليم[3] ، وتبرز أهمية سيطرة الدولة على كافة إقليمها في قدرتها على الإطلاع على مشاكل وحاجات المواطنين وحماية المناطق الحدودية من الخطر الخارجي .

المبحث الثالث: علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية

بعد تطرقنا لمفهوم لكل من الاستقرار السياسي والتنمية السياسية سنتطرق فيما يلي إلى طبيعة العلاقة التي تربط الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية من حيث الشرعية والمشاركة والعدالة في توزيع الثروة حيث تم التركيز على هذه العناصر الثلاثة نظرا لعلاقتها المباشرة بالاستقرار وعدم الاستقرار السياسي والتي كان لها تجليات كبيرة في الأزمة السياسية في الجزائر .

المطلب الأول : علاقة الاستقرار السياسي بالشرعية:

يمثل الاستقرار متطلبا ضروريا لتحقيق الشرعية من جهتين : من جهة رضا الشعب عن أداء الحكومة ومن جهة شرعية المؤسسات، فمن الجهة الأولى إذا كان هناك تدهور في الاستقرار السياسي داخل الدولة سيؤدي ذلك إلى ضعف شرعية النظام السياسي وتآكلها ، وعلى السلطة في هذه الحال توفير الاستقرار اللازم حتى تعيد إنتاج وتحديد مسوغات وجودها[4]، ولذلك تسعى مختلف الأنظمة السياسية إلى تحقيق

[1] - أحمد، وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص 25.

[2] - صادق الشريفي، نداء ، مرجع سابق، ص 130.

[3] - أحمد، وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ، مرجع سابق ، ص 81.

[4] - بن عنتر ، عبد النور ، مرجع سابق ، ص01.

الاستقرار السياسي من خلال تحسين صورتها أمام الرأي العام الداخلي عبر تبني سياسات وخطط وبرامج تلبي تطلعات وانشغالات المواطنين مما تنشا عنه علاقة رضا بين هاته الأنظمة وهؤلاء المواطنون الأمر الذي يؤدي إلى اكتساب هذه الأنظمة للشرعية السياسية ، لأن هاته الأخيرة تعبر عن رضا الشعب عن النظام السياسي، أما من الجهة الثانية والمتعلقة بشرعية المؤسسات فتعني الطريقة التي تشكلت بها هذه المؤسسات فيمكن أن تتشكل عبر انقلاب أو انتخابات مزورة وهذا ما يؤدي إلى حالة من عدم الرضا ومن ثم حالة من عدم الاستقرار وبالتالي نكون أمام نظام سياسي غير شرعي ، ويعتبر الاستقرار السياسي أيضا أحد أهم متطلبات الشرعية ، فهو يسمح بتنظيم الانتخابات – التي تعتبر احد أدوات تحقيق الشرعية — فإذا كانت هناك حالة من عدم الاستقرار كوجود اغتيالات سياسية كاغتيال أحد المترشحين للانتخابات فان هذا سيؤدي إلى تعطيل العملية الانتخابية وبالتالي تعطيل الشرعية ، نلاحظ كذلك أن اغلب الأنظمة تقوم باحتواء ما قد ينشا من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق لتحقيق الاستقرار السياسي ودعما لشرعيتها وفعاليتها[1]

المطلب الثاني : علاقة الاستقرار السياسي بالمشاركة السياسية

يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي أن يكون النظام السياسي السائد مجسدا لإرادة الجماهير وقادرا على بلورة مصالحهم[2] عن طريق المشاركة السياسية ، فنجد مجموعة من البلدان تعاني ضعفا في الاستقرار السياسي لاضطراب العلاقة بين الحكومات وشعوبها حيث تطمح هذه الشعوب لدور اكبر في المشاركة السياسية وفي ممارسة حقوقها وحرياتها أسوة ببقية شعوب العالم التي تتمتع بالديمقراطية[3] ، والمشاركة السياسية تعني انخراط المواطنين في عملية صنع القرار و التعبير عن المصلحة وهذا ما يؤدي إلى الارتقاء السياسي وإبعاد العنف عن النظام السياسي[4] وبالتالي تحقيق الاستقرار.

تجدر الإشارة إلى وجود تفسيرين لعلاقة الاستقرار السياسي بالمشاركة السياسية ، فالأول يجعل من المشاركة السياسية أداة لتحقيق الاستقرار ، أما التفسير الثاني فيؤكد أن اتساع نطاق المشاركة السياسية من شأنه أن يفرض الهيمنة على المؤسسات السياسية وقد يؤدي أو يقود إلى حالة من عدم الاستقرار[5] ، وتبرز أهمية

[1] - ناجي عزو ، محمد عبد القادر ، مرجع سابق ، 01.

[2] - أبو ضاوية ، عامر رمضان ، مرجع سابق ، ص 113.

[3] - ، الصفار، حسن موسى ، مرجع سابق، ص22.

[4] - فوكة، سفيان و بوضياف ، مليكة ، مرجع سابق ، ص 15.

[5] - دبور ، علي أمين محمد ، مرجع سابق ، ص 61.

المشاركة السياسية أيضا في كونها تكسب الشرعية للنظام السياسي عن طريق التداول السلمي على السلطة ، فهي تعتبر الوسيلة الفعالة والرشيدة في تحقيق مختلف تطلعات وانشغالات المواطنين ، بعيدا عن الوسائل السلبية الأخرى كأعمال التخريب والمظاهرات عير السلمية والتي من شانها أن تؤثر على الاستقرار السياسي .

المطلب الثالث : علاقة الاستقرار السياسي بالعدالة في توزيع الثروة

يرتبط مبدأ العدالة في توزيع الثروة ارتباطا وثيقا بالاستقرار السياسي الذي يشير إلى حالة السلم وغياب العنف السياسي ، فغياب العدالة وزيادة حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى الحرمان النسبي والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي والغضب الاجتماعي والسخط العام على المستوى الجماعي مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام وقياداته[1] مما ينتج عنه حالة من عدم الاستقرار ، وأمام هذه الحالة يتوجب على الحكومات أن تحترم بمبدأ العدالة في التوزيع تجنبا للعنف وللغضب المجتمعي وتحقيقا للاستقرار السياسي بعيدا عن التمييز العنصري أو الديني أو السياسي ، أما إذا استمر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي سيؤدي ذلك – بالإضافة إلى ماسبق– إلى غياب الاستقرار السياسي من خلال انفجار التناقضات والانقسامات القائمة مما يقود إلى اضطرابات عنيفة في أشكال شتى كالحركات الانفصالية والحروب الأهلية.[2]

[1] - العلياني، محمد ، مرجع سابق ، ص 01.

[2] - نفس المرجع ،نفس الصفحة.

الخلاصات والاستنتاجات

نستنتج من خلال دراستنا لماهية الاستقرار السياسي الاستقرار السياسي والتنمية السياسية والعلاقة بينهما النقاط التالية:

- تناول فلاسفة العصر الإغريقي من أمثال "أفلاطون" و"أريسطو" ، موضوع الاستقرار السياسي منذ القدم حيث ساهم هؤلاء المفكرون في إبراز أهم معالم دراسة موضوع الاستقرار السياسي التي انطلق منها مفكروا العصر الحديث والمعاصر .

- يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي مفهوما نسبيا حيث اختلف الباحثون في تعريفة وتحديد مؤشراته إلا أنه يشير إلى حالة الثبات التي يشهدها أي نظام سياسي بعيدا عن التغييرات الوزارية واستخدام العنف السياسي وتمتع النظام السياسي بشرعية سياسية.

- يساهم الاستقرار السياسي في تهيئة المناخ المناسب لتبني وتنفيذ السياسات العامة للدولة حيث يتم صنع السياسة العامة في جو هادئ ، فلا توجد ضغوطات داخلية (داخل السلطة) أو خارجية (من المجتمع) تعيق رسم و تنفيذ سياسة عامة رشيدة.

- يتأثر الاستقرار السياسي ببعض العوامل السياسية كتزوير أو إلغاء الانتخابات أو التغييرات الحكومية وغيرها ،كما يتأثر بالعوامل الاقتصادية مثل عدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل أو الثروة ، والعوامل الاجتماعية من خلال مدى الاستجابة لتطلعات وانشغالات المواطنين وتحسين ظروفهم الاجتماعية.

- يعتبر مفهوم التنمية السياسية أيضا مفهوما معقدا كونه يضم اتجاهات مختلفة قدمت عدة تفسيرات له فيكمن أن نقوم بدراسة التنمية السياسية من منظور علاقة النظام السياسي بالشعب كدراسة شرعية النظام القائم والمشاركة السياسية ويمكن أيضا دراسة التنمية السياسية من منظور اقتصادي كدراسة علاقتها بتوزيع النظام السياسي للثروة .

- تواجه التنمية السياسية عدة أزمات تشكل عائقا أمام تحقيقها وتتمثل هذه الأزمات في أزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة التوزيع وأزمة التكامل ، حيث تمس هذه الأزمات قدرات النظام السياسي كالقدرة التوزيعية والقدرة التنظيمية ، وتجسد هذه الأزمات ظاهرة التخلف السياسي التي تمثل السمة الأبرز لغياب التنمية السياسية .

- تتسم علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية بالعلاقة التكاملية فكل منهما يكمل الآخر ، حيث يحتاج الاستقرار السياسي إلى تنمية سياسية وتحتاج هذه الأخيرة إلى استقرار سياسي.

- تتمثل علاقة الاستقرار السياسي بالشرعية السياسية في كونه يتطلب نظاما سياسيا يجسد إرادة الجماهير وينال رضاها الأمر الذي يحد من الاحتجاجات والمظاهرات أو ما يسمى العنف غير الرسمي أو الشعبي ، والذي من شأنه أن يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار .

- تتمثل علاقة الاستقرار السياسي بالمشاركة السياسية في أن الاستقرار يحتاج إلى مشاركة سياسية تسمح للمواطنين - سواء عن طريق الترشح أو عن طريق الانتخاب – بتنفيذ برامجهم وإبداء ملاحظاتهم وانتقاداتهم حول سياسة معينة مع إمكانية تقديم حلول أو بدائل لهذه السياسة ، كما تحتاج المشاركة السياسية إلى استقرار داخل النظام السياسي ، حيث يسمح هذا الاستقرار بتهيئة الأجواء لمباشرة العملية الانتخابية التي تعتبر الأداة الأساسية التي تعتمد عليها المشاركة السياسية.

- تتمثل علاقة الاستقرار السياسي بالعدالة الاجتماعية في حسن توزيع الثروة الذي يؤدي إلى حالة من رضا المواطنين مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي.

الفصل الثاني : انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر

مرت الجزائر منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي بأزمة سياسية واقتصادية خطيرة كادت أن تؤدي بمستقبل الدولة الجزائرية ، و لم تكن هذه الأزمة – خاصة في جانبها السياسي– هي الأولى من نوعها ، فلقد سبقتها أزمات سياسية أخرى إلا أنها لم تشكل خطرا كبيرا مقارنة بالأزمة السابقة في الثمانينيات ، والتي أخذت في ظاهرها بعدا اقتصاديا لتتحول إلى أزمة سياسية ويمكن تجسيد هذه الأزمة في كل من أحداث أكتوبر 1988 وإلغاء المسار الانتخابي، ليدخل النظام السياسي بعدها في مرحلة من عدم الاستقرار السياسي مما اثر على التنمية السياسية من خلال التأثير على الشرعية والمشاركة و العدالة في توزيع الثروة ، ومع تزايد حدة الأزمة أصبحت هناك ضرورة حتمية لإنهائها فقدمت التشكيلات السياسية حلولا من شأنها حل هذه الأزمة وإعادة السلم والاستقرار السياسي إلا أن هذه الحلول اصطدمت بمجموعة من العراقيل حالت دون نجاحها في تحقيق مبتغاها.

نحاول في هذا الفصل التعرف على طبيعة الأزمة السياسية في الجزائر وتأثيرها على التنمية السياسية والتعرف على أهم المحاولات المقترحة لحلها من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول : طبيعة الأزمة السياسية في الجزائر

المبحث الثاني : تأثير الأزمة على التنمية السياسية

المبحث الثالث : محاولات حل الأزمة السياسية في الجزائر

المبحث الأول : طبيعة الأزمة السياسية في الجزائر

المطلب الأول : أحداث أكتوبر 1988

عاشت الجزائر قبل أحداث 05 أكتوبر 1988 ظروفا صعبة ناتجة عن الأزمات المتعددة الجوانب التي أصبح يعاني منها النظام السياسي والمجتمع[1] ، فقد كانت هذه الأحداث محصلة لتراكم مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، حيث ظهرت أزمة مديونية حادة بسبب الانهيار المفاجئ في أسعار البترول الذي يعتبر المورد الأصلي للاقتصاد الجزائري فارتفعت بذلك نسبة البطالة حيث قدرت ما بين 1.5 إلى 2 مليون عاطل عن العمل أي حوالي من 20 إلى30% من مجموع القوة العاملة[2].

في ظل سيطرة الحزب الواحد على السلطة وعدم وجود مشاركة سياسية وتنامي ظاهرة الفساد السياسي والإداري وشعور المواطنين بالتهميش وغياب العدالة الاجتماعية ، انفجرت الأوضاع في شكل مظاهرات وحركات احتجاجية ، خرج على إثرها الشباب الغاضبون إلى الشوارع وقاموا بأعمال شغب مست كل ما يرمز للدولة والحزب الحاكم ، وقد أعلن رئيس الجمهورية آنذاك حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988والتي بموجبها تدخل الجيش إلى العاصمة وأوكلت له مهمة إعادة الهدوء ، لتشمل الاحتجاجات باقي ولايات الوطن يوم 07 أكتوبر 1988[3] ، ولجأ الجيش إلى استعمال القوة وقتل عددا من المحتجين واعتقل عددا آخر منهم لتتوقف الأحداث يوم 10 أكتوبر 1988 وتترك وراءها اختلافا بين القيادات السياسية والباحثين حول تفسيرها من خلال تحديد أسباب اندلاعها ، فهناك من يرى بان أسبابها اقتصادية اجتماعية تمثلت في انتشار البطالة والفقر من أمثال "أحمد بن بلة" و"محمد بوضياف"، وهناك من يرى بان أسباب الأحداث هي سياسية تتمثل في وجود صراعات سياسية داخل السلطة ويمثل هذا الاتجاه "محمد الشريف مساعدية" الذي اعتبر الأحداث كمؤامرة على الحزب والجيش نفذت بأجهزة تابعة للنظام وبتواطئ

---

[1] - مصطفى، بلعور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989- 1990". دفاتر السياسة والقانون، العدد :(01) جوان 2009، ص 01.

[2] - فاتح النور ، رحموني ، التطرف الديني والعنف السياسي في الجزائر 1991- 1999. (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2007/2006) ، ص 83.

[3] - نبيل ، بويبية ، "الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة" .

من الموقع : http: // www.etudiantdz.net/vb/printthread ، تاريخ الدخول 14-03-2013 ،الساعة 11:35 ، ص 01 .

من الخارج[1]. لقد كان لهذه الأحداث انعكاسا كبيرا على التوجه الإيديولوجي والسياسي للنظام السياسي حيث أقر بالانتقال إلى التعددية السياسية وذلك بموجب دستور 23 فيفري 1989 الذي أرسى التعددية الحزبية والسياسية وأقر بتداول السلطة سلميا عبر صناديق الاقتراع[2]. و أهم ما تضمنه هذا الدستور مايلي:

- إلغاء كلمة الاشتراكية و إعطاء الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (المادة: 40).

-حدد طريقة انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس الشعبي الوطني من خلال الاقتراع العام السري والمباشر(المادتين68و95)[3].

- إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية.

-إعطاء الحق في إنشاء النقابات العمالية.

- نص على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي

عقب صدور دستور1989 وصدور قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي شهدت الجزائر تأسيس مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية ولعل أهمها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) الذي تأسس في 1989/09/06،وحزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية (RCD) الذي تأسس في1989/09/06، حزب القوى الاشتراكية (FFS)، كما تلت هذا الدستور مجموعة من الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية نذكر منها ، قانون الجمعيات السياسية رقم 89-11 المؤرخ في 05 جويلية 1989 ، وقانون الإعلام رقم 90-07 المؤرخ في 03 أفريل 1990، وقانون البلدية رقم 90-08 ، وقانون الولاية 90-09 كإصلاحين إداريين ، وبالنسبة للإصلاحات الاقتصادية فنجد قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض ، قانون الانتخابات سنة 1989.

[1] - عبد النور، ناجي، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر. القاهرة : دار الكتاب الحديث،2010،ص 79.

[2] - عبد الواحد جاسور، ناظم ، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي . ط1، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص16.

[3] - إدريس، بوكرا، تطور المؤسسات السياسية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية. الجزء الثاني . ط2 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005، ص30.

المطلب الثاني: تفاقم الأزمة عقب إلغاء المسار الانتخابي

من خلال الإصلاحات السابقة شهدت الجزائر أول انتخابات بلدية في جوان 1990 شكلت الانطلاق الفعلي لعملية الانتقال الديمقراطي، وشارك في هذه الانتخابات 11 حزبا سياسيا أهمها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وفازت بأغلبية المقاعد بنسبة 55.42% ، وتحصلت جبهة التحرير الوطني على نسبة 31.68%، وتحصل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على نسبة 05.65%[1]. بالرغم من فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المقاعد إلا أنها طالبت بإجراء انتخابات تشريعية لاستكمال مسيرة التحول الديمقراطي، ووافق رئيس الجمهورية على ذلك وحدد يوم 27 جوان 1991 كموعد تاريخي لأول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر، لكن تم تأجيل هذه الانتخابات بذريعة عدم ملاءمة الأوضاع الأمنية والخارجية لإجراء هذه الانتخابات ،وفي هذه الفترة قامت حكومة "مولود حمروش" بإعداد مشاريع قوانين خاصة قانون الانتخابات رقم 91-06 وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية[2] الأمر الذي رفضته الأحزاب السياسية وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فقد رأت بأنه يخدم الحزب الحاكم واعتبرته انتهاكا للمسار الديمقراطي وروح دستور 1989،مما أدى إلى تفجير مواجهة بين النظام السياسي والجبهة الإسلامية للإنقاذ،حيث سرت تأثيراتها إلى بقية الشارع الجزائري وتنظيماته السياسية والمدنية[3]، لتستقيل حكومة حمروش وتعتقل قيادات في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وينتشر الجيش في الشوارع وتعلن حالة الحصار، وعند إنهاء هذه الأخيرة حدد "الشاذلي بن جديد" موعدا للانتخابات التشريعية يوم 26-ديسمبر1991، شاركت فيها الجبهة وبقية الأحزاب وكانت نتائج الانتخابات تحصل الجبهة على 188مقعد من أصل 430 ،وحصلت على ضعف المقاعد التي تحصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني[4]، و رغم فوز الجبهة في هذه الانتخابات إلا أن الجيش وبعض الأحزاب عارضوا نتائج هذه الانتخابات وطالبوا بإلغائها ، وبينما ينتظر الشعب الدورة الثانية للانتخابات في جانفي 1992،حل "الشاذلي" البرلمان واستقال تحت ضغط من المؤسسة العسكرية ، وتم تقديم هذه الاستقالة إلى المجلس الدستوري الذي أعلن الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية ليزداد تعقيد الأزمة بحل الجبهة

---

[1] - أحمد،طعيبة،أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر من 1988- 1994.(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1998/1997)، ص 287.

[2] - نفس المرجع ، ص167.

[3]- ناظم،عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 49.

[4] - رشيد، تلمساني،" الجزائر في عهد بوتفليقة ،الفتنة الأهلية والمصالحة". مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، العدد(07)، جانفي 2008،ص03.

الإسلامية للإنقاذ وإصدار مراسيم بحل جميع المجالس البلدية[1]،واستبدالها بالمندوبيات التنفيذية البلدية والولائية حيث صدر المرسوم الرئاسي رقم92/49 المتعلق بإعلان حالة الطوارئ ، وأهم ما ورد في هذا المرسوم هو أنه يعطل العمل الشرعي للسلطات العمومية أو يعرقل بتصرفات عائقة مثبتة أو معارضة تعلنها مجالس محلية أو هيئات تنفيذية بلدية وتقوم في هذه الوضعية السلطة الوصائية بتعيين مندوبيات تنفيذية على المستوى المحلي[2] وبذلك دخلت الجزائر في أزمة دستورية نتيجة الفراغ الدستوري، حيث أقر المجلس الدستوري برئاسة "بن حبيلس" بعدم وجود مادة قانونية في دستور 1989 تتحدث عن حل البرلمان و شغور منصب رئيس الجمهورية في نفس الوقت على إثرها تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة الذي تولى رئاسته "محمد بوضياف"،والذي أسندت له مهام الرئيس المستقيل مع كافة الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية ومن بين أعضاء المجلس "خالد نزار"،"علي هارون"،"علي كافي[3]"، الذي اغتيل في 29جوان 1992 ليحل محله "علي كافي"، و اقر المجلس الأعلى للدولة إنشاء مجلس وطني استشاري أوكلت له مجموعة من المهام أهمها: إدارة النقاش والمداولات والعلاقات مع المؤسسات الأخرى وممارسة السلطة السلمية[4].

المبحث الثاني : تأثير الأزمة على التنمية السياسية

المطلب الأول : تأثير الأزمة على الشرعية والمشاركة السياسية

أدى إلغاء المسار الانتخابي وتشكيل مؤسسات سياسية مؤقتة إلى بروز أزمة الشرعية والمشاركة السياسية حيث افتقر تسيير الدولة في تلك الفترة إلى وجود رئيس وبرلمان منتخب ، فقد تولى المجلس الأعلى للدولة الذي يرأسه "محمد بوضياف" مهمة تسيير المرحلة الانتقالية غير أن المجلس الأعلى للدولة قد خلق ردود أفعال مختلفة في أوساط الأحزاب السياسية وبعض الأطراف الأخرى التي اعتبرته مجلسا غير دستوري وان

---

[1] - مبروك، كاهي، "إدارة الأزمة : دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر "حالة شغور مؤسسات الدولة".المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مارس 2013،ص01.

[2] - إسماعيل، عبادي ، "أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية" . المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (35)، أوت 2012، ص 77.

[3] - "الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من 1992-1997 " . http://forum-setif.yoo7.com

يوم : 2013/04/02 ، الساعة ، 11:23 ،ص01.

[4] - "التجربة البرلمانية في الجزائر". http://www.sciencesjuridiques.ahlamontada.net

يوم : 2013/03/29، الساعة ، 17:20 ، ص 01.

المؤسسات المنبثقة منه ليست شرعية[1]، كما أدى إلغاء الدور الأول من الانتخابات التشريعية لسنة 1991 واعتقال مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وتعطيل الحياة السياسية بقانون الطوارئ إلى أزمة في المشاركة السياسية حيث لم يكن هناك برلمان يجسد المشاركة السياسية فقد حل مكانه المجلس الاستشاري، الذي ظهر لتغطية الفراغ الدستوري، الذي تركه غياب مجلس شعبي وطني منتخب، لم يرق إلى مستوى هذه الهيئة لأنه لايستند إلى الشرعية[2]، فالمجلس الاستشاري لم يدم إلا سنتين ليحل محله المجلس الانتقالي حيث أنيط به ممارسة الوظيفة التشريعية والرقابة على أعمال الحكومة ، وأدى تشكيل هذه المجالس إلى احتكار المشاركة السياسية حيث اقتصرت على الطبقة الحاكمة والموالين لها وقد استندت تلك الطبقة إلى ذريعة المحافظة على الوحدة الوطنية والأمن ، وتجسد انعكاس الأزمة على الشرعية والمشاركة السياسية في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية[3] فتمركز السلطة في هذه الفترة في يد طبقة حاكمة اوتوقراطية جعل مختلف قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية تحرم من المشاركة في الوصول إليها عن طريق إقصائها أو حلها[4] ، وهذا ما افقد النظام شرعيته ، وبذلك أعاق النظام السياسي عملية التنمية السياسية من خلال احتكاره للمشاركة السياسية وتمسكه بالشرعية الثورية الغير ديمقراطية على حساب الشرعية السياسية التي تعبر عن رضا الشعب وذلك من خلال إلغاء الانتخابات وتعديل قوانينها ومن خلال حل الجمعيات والأحزاب واللجوء إلى سياسة الاعتقالات والاغتيالات .

المطلب الثاني : تأثير الأزمة على العدالة في توزيع الثروة

برزت أزمة العدالة في توزيع الثروة بفعل تراكمات ممارسات النظام الاشتراكي منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وتجلت مظاهرها في أزمة الشغل وأزمة السكن وتدني القدرة الشرائية للمواطنين ،ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى 10 دولارات وكان لهذا الوضع الجديد انعكاسات خطيرة على النظام الجزائري إذ أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات المديونية الخارجية وتصاعد وشيوع ظاهرة

[1] - بلحربي، نوال ، مرجع سابق ، ص 167.

[2] - خالد ، توازي، الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ ، المكانة ، الممارسة ، المستقبل .(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص 132.

[3] - صخر، المحمد ،" أزمة المشاركة في البلدان النامية : الجزائر نموذجا". حلقة بحث ،كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق، 2010-2011 ، ص 16.

[4] - "تجربة التنمية السياسية في الجزائر منذ 1989". http://www.algerianhouse.com/mountada/fourm display. php ، يوم : 2013/04/12 ، الساعة : 12:03 ، ص 01.

الكساد والتضخم ، وفي هذا الإطار كانت ملامح الفساد السياسي والتكنوقراطي تتفاقم حيث وصلت معدلات نهب المال العام إلى رقم يتراوح بين 25 و26 مليار دولار[1] .

بعد صدور دستور 1989 ، والذي حدد العلاقة بين الدولة والاقتصاد والمجتمع، فُتح باب الاستثمار الخاص والاتجاه نحو الخصخصة ، ففي الظروف السياسية والأمنية الحرجة كانت هناك رأسمالية مشوهة وطفيلية تابعة وكان هناك أيضا تراجع على صعيد العدالة الاجتماعية فسرح الكثير من العمال فارتفعت نسبة البطالة بشكل رهيب وتدهور المستوى المعيشي للسكان[2]، وأدى اتفاق جدولة الديون الخارجية مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، إلى زيادة في حدة الفقر والتفاوت الاجتماعي ، حيث توقفت الدولة عن دعم أسعار المواد الأساسية[3]، وفي ظل انشغال الرأي العام الداخلي بالأزمة خاصة في جانبها السياسي كانت السياسات العامة تفتقد إلى حد ما إلى الرشادة فهي تخدم طبقة دون غيرها فنجد التفاوت في توزيع الثروة ومثال ذلك سياسة الأجور بين فئات العمال والموظفين ، حيث كان التوظيف يتم بمقاييس غير واضحة تشوبها المحسوبية[4] .

أدى التحول إلى اقتصاد السوق إلى حالة من التضخم الذي أثر على توزيع الثروة فقد استفاد الأفراد الذين تتجسد ثرواتهم في أصول عينية (أراضي، عقارات،ذهب...) من التضخم حيث ارتفعت مداخيلهم مع ارتفاع المستوى العام للأسعار على عكس الأفراد الذين يملكون ثروة في شكل أصول مالية ونقدية، فقد تضررت ودائعهم ودخولهم من أزمة التضخم في هذه الفترة[5]. ومن مظاهر غياب العدالة في توزيع

---

[1] - عبد الفتاح ، نبيل، "الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات" . السياسة الدولية العدد(108)، نيسان 1992 ، ص 01 .

[2] - رشيد، زوزو، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 .(أطروحة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة قسنطينة، 2008)،ص14.

[3] - الناصر، العياشي ،" التجربة الديمقراطية في الجزائر اللعبة والرهانات " . ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، القاهرة ، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996 ، ص 07.

[4] - طاهر،بوشلوش،التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967- 1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي. (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2006) ، ص137.

[5] - التضخم – التضخم بالجزائر. http://www.islamfin.go-forum.net يوم : 2013/04/10 ، الساعة ، 11:48، ص01.

2- العياشي، الناصر، مرجع سابق، ص07.

الثروة في هذه الفترة هو الثراء "الفاحش" والسريع بين فئة محددة من السكان يشكلون في معظمهم طاقم النظام السياسي والمقربون الذين يكونون في مجموعهم شبكة من المجموعات الزبونية والتي تحتكر الثروة والسلطة في آن واحد[1].

المبحث الثالث: محاولات حل الأزمة السياسية والعودة إلى الشرعية

المطلب الأول: الحوار كآلية لحل الأزمة

بعد تولي علي كافي رئاسة المجلس الأعلى للدولة خلفا للرئيس المغتال محمد بوضياف وفي ظل تعقد الوضع الأمني أبدى النظام السياسي – والممثل في المجلس الأعلى للدولة والمؤسسة العسكرية– نيته في إيجاد مخرج للازمة ، حيث بدأت أولى جلسات الحوار الوطني في 21 سبتمبر 1992 ، إلا أن هذه الجلسات استثنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كما عرفت تدهورا امنيا غير مسبوق رغم إصدار المجلس لعدة قوانين تخص مكافحة الإرهاب[2]، وبعد انتهاء المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة عقد النظام السياسي ندوة وطنية سميت بندوة الوفاق الوطني شاركت فيها مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية الوطنية وقاطعت جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية هذه الندوة وانسحب حزبا حركة المجتمع الإسلامي والنهضة منها بذريعة أنها لاترقى إلى المستوى المطلوب ، وناقشت الندوة قضية تسيير المرحلة الانتقالية ، مما أفضى إلى تعيين الجنرال "اليمين زروال" رئيسا للدولة ، وتشكيل ثلاث مؤسسات سياسية نصت عليها المادة (04) من المرسوم الرئاسي رقم 04/94 المتعلق بنشر الأرضية المتضمنة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية ، وتتمثل هذه المؤسسات في كل من :

–**رئاسة الدولة** : ويتولاها رئيس له صلاحيات التعيين (المادة:06) ، كما يتمتع رئيس الدولة بموجب هذه الوثيقة بصلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب.

---

[2] - كاهي مبروك ، مرجع سابق ، ص01.

-**الحكومة:** وحددت مهمة الحكومة في إعداد برامج المرحلة الانتقالية وعرضه على المجلس الوطني الانتقالي والمصادقة عليه[1]، ويتمتع رئيس الحكومة بالمبادرة بالأوامر (المادة:22).

-**المجلس الوطني الانتقالي:** ويعتبر بمثابة البرلمان حيث يقوم بممارسة الوظيفة التشريعية ، و يضم هذا المجلس 200 عضوا يعينون حسب الحالة بموجب مرسوم رئاسي يتعلق بالمرحلة الانتقالية (المادة:27).

أدى تشكيل المجالس المؤقتة إلى تعقيد الأزمة حيث رفضت مجموعة كبيرة من الأحزاب – خاصة الأحزاب المقاطعة والمنسحبة – مخرجات هذه الندوة ورأت فيها تكريسا لازمة الشرعية واحتكارا جديدا للسلطة ، وشهدت هذه المرحلة أيضا إنشاء لجنة الحوار الوطني عشية نهاية المرحلة الانتقالية للمجلس الأعلى للدولة في بداية 1994، وترأس هذه اللجنة كل من " يوسف الخطيب"- "الجنرال الصنهاجي"-" الجنرال محمد التواتي"- "الجنرال الطيب دراجي"-"قاسم كبير"-"عبد القادر بن صالح"[2]، ولقد أجرت اللجنة سلسلة من الاتصالات والحوارات مع مختلف الأحزاب والشخصيات الوطنية وتجسدت بوادر الحوار والمصالحة بإطلاق سراح اثنين من المعتقلين التابعين للجبهة الإسلامية للإنقاذ وهما "علي جدي" و"عبد القادر بوخمخم" وكانت هذه الحوارات تهدف إلى مايلي[3]:

- الاسترجاع الحازم للسلم المدني.
- الرجوع في اقرب وقت إلى المسار الانتخابي الديمقراطي.
- الحفاظ على مكتسبات الندوة الوطنية وتطويرها وتعزيز الوفاق الوطني.
- العمل من اجل تحقيق وضمان أمن الأشخاص والممتلكات واستتباب الأمن.
- تعزيز العدالة الاجتماعية بتوزيع عادل للثروة.

[1] - بلحربي ، نوال ، مرجع سابق ، ص 191.

[2] - قبي، ادم ، مرجع سابق، ص 135.

[3] - بويبة ، نبيل ، مرجع سابق ،ص 01.

في إطار سياسة الحوار الوطني وضع "اليمين زروال" أمرا سماه "قانون الرحمة" وحدد هذا الأمر تدابير الرحمة وكذا القواعد والشروط والكيفيات المطبقة على الأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب والذين سلموا أنفسهم تلقائيا للسلطات المختصة وأشعروها بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي[1] .

بعد استقالة حكومة رضا مالك يوم 11 أفريل 1994 و فشل سياسة الحوار بين السلطة وأحزاب المعارضة لجأت بعض التشكيلات السياسية إلى الانتقال إلى الخارج – إلى روما- بعد أن تعذر عليها اللقاء في الداخل نظرا للأوضاع الأمنية المتدهورة[2] ، ونظمت هذه الأحزاب ندوة في مدينة روما الايطالية – يوم 13جانفي 1995- قدمت فيها مطالب في شكل عقد للخروج من الأزمة ، واهم ما تضمنه العقد، مطالبة الرئاسة في الشروع في مفاوضات غير مشروطة مع المعارضة بما في ذلك الجبهة الإسلامية للإنقاذ من اجل تسوية سياسية للازمة[3]، كما نص العقد على ضرورة التداول السلمي على السلطة والاعتراف بالأمازيغية وإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية . ورغم المقترحات التي تضمنها عقد روما إلا أنها لم تلق استجابة من النظام السياسي ، فقد رفضت السلطة مقترحات المعارضة لأنها كانت تحت رعاية أجنبية، حيث رعت الجمعية الكاثوليكية "سانت ايجيديو" هذا العقد.

المطلب الثاني:انتخابات 1995والبحث عن الشرعية

منذ أن تولى رئيس الجمهورية المعين "اليامين زروال" منصب رئيس الجمهورية ، استمر في سياسته الحوارية مع قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ في السجن من اجل التوصل إلى إتفاق ينهي الأزمة ويوقف حالة العنف إلا أن هذه الحوارات لم تأت بنتيجة[4]، مما أدى بزروال إلى تبني توجه آخر يسمى التقويم الوطني والذي وضع خطته مستشاره للأمن "محمد بتشين"، حيث تتلخص خطوات التقويم الوطني في إجراء انتخابات

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أمر رقم 95-12 المتضمن تدابير الرحمة المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق ل 25فبراير1995 . (الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، الأربعاء 28 رمضان 1425 الموافق ل01 مارس 1995)، ص 10 .

[2] - بلحربي ، نوال ، مرجع سابق ، ص 200.

[3] - قبي، ادم ، مرجع سابق، ص 135.

[4] - مسلم ، بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991- 2004) . (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2005/2004)، ص 102.

تعددية رئاسية ، ثم توقيع مختلف الشركاء السياسيين والاجتماعيين على عقد وطني يضم مجموعة مبادئ يجب احترامها[1].

بعد إقرار التقويم الوطني ألقى اليامين زروال خطابا في ذكرى الفاتح من نوفمبر تحدث فيه عن نيته تنظيم انتخابات رئاسية تعددية في أواخر سنة 1995، وفي 16 نوفمبر 1995 شهدت الجزائر أول انتخابات رئاسية تعددية ، ترشحت فيها أربع شخصيات هي "اليامين زروال" و"محفوظ نحناح" مرشح حركة مجتمع الإسلامي ، "سعيد سعدي" مرشح الحركة من أجل الثقافة والديمقراطية و"نور الدين بوكروح" مرشح حزب التجديد الجزائري ، كما غابت عن هذه الانتخابات أهم الأحزاب الفاعلة في الحياة السياسية والممثلة في الجبهات الثلاث ، الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية ، واختلفت ردود الأفعال حول توقيت الانتخابات حيث رأت السلطة أن تنظيم الانتخابات في هذه الفترة مهم للعودة للشرعية والمسار الانتخابي في حين رأت المعارضة أن الظروف الأمنية لاتسمح بإجراء الانتخابات من جهة وعدم انتهاء المرحلة الانتقالية من جهة أخرى ، وفي إطار التجاذبات السياسية بين السلطة والمعارضة أصرت السلطة على موقفها القاضي بتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة سابقة لموعدها .

في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية قام كل من المترشحين السابقين بعرض برنامجه الانتخابي، فقد دعا زروال في برنامجه الانتخابي إلى الحوار والمصلحة الوطنية وترقية التعددية الحزبية ، أما محفوظ نحناح فقد دعا في برنامجه الانتخابي إلى الحرية والمساواة والتداول على السلطة سلميا[2].وبعد انتهاء الحملات الانتخابية نظمت الانتخابات الرئاسية وسط ظروف أمنية متدهورة وكانت نتائج الانتخابات فوز مرشح السلطة اليامين زروال حيث تحصل على نسبة 61.29% من الأصوات ، وتحصل محفوظ نحناح على نسبة % 26.06 ، في حين تحصل سعيد سعدي على نسبة % 8.94، ونور الدين بوكروح على 3.70% ، ويمكن إجمال نتائج هذه الانتخابات في الجدول التالي[3]:

المترشح	عدد الأصوات	النسبة المئوية
اليامين زروال	6 834822	61,29%

[1] - بويبة ، نبيل ، مرجع سابق ،ص 01.

[2] - بلحربي ، نوال ، مرجع سابق ، ص 209.

[3] - رياض ، الصيداوي ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر. المستقبل العربي، العدد(245)، جويلية 1999 ،ص 35.

محفوظ نحناح	2 907356	26,06%
سعيد سعدي	996835	8,94%
نور الدين بوكروح	413032	3,70%

تباينت ردود الأفعال حول نتائج الانتخابات فهناك من رأى بأنها شكلية لأن المعارضة لم تنافس مرشح الإجماع زروال على منصب الرئاسة ولكن تنافست فيما بينها على من يحتل المرتبة الثانية[1]، وهناك من رأى بأن هذه الانتخابات كانت حرة ونزيهة وتمت تحت رقابة الهيئات الدولية والعربية والإفريقية حيث شهد بتراهتها عدة مراقبين عرب ودوليين[2] ، وبالنسبة لنسبة المشاركة فقد بلغت 75% وهي تبدو نسبة مبالغ فيه إذا قورنت بنسبة المشاركة في الانتخابات الملغاة لسنة 1991 حيث لم تتجاوز المشاركة فيها 58% رغم التعبئة الكبيرة لكل الأحزاب المشاركة فكيف تصل هذه السبة إلى 75% في ظل ظروف أمنية هي الأصعب في تاريخ الجزائر[3] ، وبذلك أعطت هذه الانتخابات شرعية جديدة للنظام السياسي – لكنها لم تنل قبول بعض الأطراف السياسية – تمكنه من فرض سياساته وتوجهاته كما تسمح له بالتمثيل الدولي والمشاركة بالفعاليات الدولية على اختلاف أنواعها.

المطلب الثالث: دستور 1996 وإعادة بناء المؤسسات السياسية

.بمجرد فوز "اليامين زروال" بمنصب رئيس الجمهورية عين "أحمد أويحي" رئيسا للحكومة في جانفي 1996 واستمر في سياسة الحوار كما اقترح تنظيم ندوة وفاق ثانية في سبتمبر 1996 ، شاركت فيها ثمانية أحزاب سياسية في غياب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، فبعد اجتماع هذه الأحزاب في مؤتمر الوفاق الوطني اتفقت على إجراء تعديلات دستورية لمعالجة الأزمة واجتثاثها من جذورها[4] ، ومن بين مخرجات المؤتمر[5]:

- ضرورة احترام المكونات الأساسية للهوية الوطنية (الإسلام ، العروبة ، الأمازيغية).

[1] - نفيسة ، زريق، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي ، المشكلات والآفاق . (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، 2009/2008)، ص 98.

[2] - ناظم ،عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق، ص81.

[3] - بابا عربي، مسلم ، مرجع سابق ، ص 104.

[4] - ناظم ،عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق، ص77.

[5] - صحراوي ، يسعد شريف ، مرجع سابق ، ص 97.

- مبادئ وأطر التعددية (مبادئ أول نوفمبر 1954 ، احترام الدستور ، نبذ العنف ، الحريات الفردية ، التداول على السلطة).
- الديمقراطية كاختيار سيد للشعب.

بعد اختتام ندوة الوفاق الثانية وفي إطار تعزيز شرعية النظام السياسي وتجسيد قرارات المؤتمر دعا "زروال " إلى تنظيم استفتاء شعبي حول التعديلات الدستورية لدستور 1989، والتي شملت أهم التعديلات التالية[1]:

- استحداث غرفة ثانية في البرلمان بالإضافة إلى المجلس الشعبي الوطني هي مجلس الأمة.
- ازدواجية القضاء بإنشاء المحاكم الإدارية ومجلس الدولة ومحكمة التنازع ، والمحكمة العليا للدولة.
- استبدال تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية وتحديد شروط تأسيسها بما يضمن الالتزام بمبدأ عدم اللجوء إلى العنف والقوة وعدم استخدام الهوية الوطنية لأغراض سياسية.
- ضمان حياد الإدارة وضمان حق المواطن في الكرامة وعدم انتهاك حرمته وضمان مشاركته الفاعلة في الحياة السياسية .
- التركيز على تفصيل قانون الانتخابات الذي يجب أن يأخذ طريقة الاقتراع النسبي على أساس القائمة وتحديد الرقعة الجغرافية والسماح للجزائريين في الخارج في الإدلاء بأصواتهم وانتخاب ممثليهم[2].
- تحديد مدة مهمة الرئاسة إلى خمس سنوات يمكن من خلالها لرئيس الجمهورية تجديد عهدته الانتخابية لمرة واحدة فقط (المادة: 74 من الدستور).

شهد يوم 28 نوفمبر 1996 أول استفتاء شعبي في الجزائر حول التعديلات الدستورية السابقة ، وانتهت نتائج هذا الاستفتاء بالتصويت بالموافقة عليه حيث بلغ المصوتون ب"نعم" 10785919 ، والمصوتون ب"لا" 1964108 .

[1]- أحمد، سويقات ، " التجربة الحزبية في الجزائر" . مجلة الباحث، العدد:04، 2006، ص 125.

[2] - ناظم ،عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق، ص79.

وبعد نيل دستور 1996 موافقة الشعب تم الشروع في التحضير للانتخابات التشريعية والتي تقرر اجراؤها في الخامس من جوان لسنة 1997 ، ولقد سبق إجراء هذه الانتخابات تعديل على كل من قانون الانتخابات والأحزاب السياسية ، حيث ظهر بموجب هذه التعديلات أحزاب جديدة لعل أبرزها حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND بزعامة "أحمد أويحي" والذي فاز بأغلبية مقاعد البرلمان ، حيث تحصل على 155مقعد في حين تحصلت حركة مجتمع السلم على 69 مقعد ثم تلاها في المرتبة الثالثة حزب جبهة التحرير الوطني ب64 مقعد ، والجدول الموالي يبرز أهم النتائج المحصل عليها في هذه الانتخابات :

جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 05 جوان1997[1]

الحزب	عدد المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	155
حركة مجتمع السلم	69
جبهة التحرير الوطني	64
حزب العمال	4
حركة النهضة	34
جبهة القوى الاشتراكية	19
التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية	19
الأحرار	11
الحزب الجمهوري التقدمي	3
الحزب الاجتماعي اللبرالي	1
الاتحاد من اجل الديمقراطيات والحريات	1

يثير فوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي الكثير من الشكوك فكيف لحزب حديث التأسيس أن يحصد أغلبية المقاعد في حين كابدت الأحزاب الأخرى العريقة ولعدة سنوات إلا أنها لم تنل أغلبية المقاعد ، وبعد انتهاء الانتخابات التشريعية وفوز RND تلتها انتخابات مجلس الأمة – الغرفة الثانية للبرلمان- يوم 26 ديسمبر1997 ، وانتخابات محلية توجت بسيطرة التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية على كافة المجالس

[1] - بلحربي ، نوال ،مرجع سابق ، ص 341.

البلدية والولائية ليتم بذلك استكمال بناء الصرح المؤسساتي وفقا لدستور 1989 والمعدل في 28 نوفمبر 1996 لتنتهي بعد هذا الترسيم المرحلة الانتقالية[1].

[1] - صحراوي ، يسعد شريف ، مرجع سابق ، ص 98.

الخلاصات والاستنتاجات

من خلال تناولنا لانعكاسات عدم الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر نستنتج مايلي:

- رغم اختلاف الباحثين في تفسير أسباب أحداث أكتوبر1988 يمكننا القول بان هذه الأحداث جمعت بين العوامل السياسية والعوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية إلا أن العامل الاقتصادي كان الدافع لاندلا ع تلك الأحداث.

- شهدت الجزائر في تلك المرحلة حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني وما يؤشر على ذلك هو عدم الاستقرار الحكومي فنجد أن الجزائر في هذه المرحلة شهدت تعاقب عدة حكومة ابتداء من حكومة "حمروش" إلى حكومة "أحمد أويحي" ، ومن بين مؤشرات عدم الاستقرار السياسي أيضا في هذه الفترة هو وجود العنف السياسي الذي ظهر في شكل اغتيالات و قمع للإضرابات والاحتجاجات ومن بين مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في هذه الفترة إلغاء الانتخابات وعدم الانتقال السلمي للسلطة نتيجة إلغاء الانتخابات التشريعية وحل المجالس البلدية والولائية وتشكيل مجالس مؤقتة لاتحظى برضا جميع التشكيلات السياسية .

- أثرت الأزمة السياسية في الجزائر على التنمية السياسية من خلال غياب الشرعية والمشاركة السياسية حيث لم تكن هناك مؤسسات منتخبة بل تم إنشاء مجالس انتقالية مؤقتة تتولى مهام المؤسسات المنتخبة كالمجلس الأعلى للدولة والمجلس الاستشاري والمجلس الوطني الانتقالي كما أدى إنشاء هذه المجالس إلى احتكار السلطة ومن ثم المشاركة ، وأثرت الأزمة السياسية في الجزائر كذلك على العدالة في توزيع الثروة نتيجة التفاوت الاجتماعي واستفادة أصحاب النفوذ ورجال الأعمال بصورة جلية من الثروة من جهة ومعاناة باقي الطبقات من الحرمان و التفاوت الاجتماعي من جهة ثانية .

- لعبت اللقاءات التي عقدها "اليامين زروال" في إطار سياسة الحوار الوطني دورا كبيرا في استعادة السلم والعودة إلى الشرعية وإعادة بناء المؤسسات السياسية .

الفصل الثالث : آليات النظام السياسي في تحقيق الاستقرار والتنمية السياسية

لعبت سياسة الحوار التي انتهجها النظام السياسي الجزائري دورا مهما في التخفيف من حدة الأزمة وذلك من خلال استعادة الشرعية وتشكيل المؤسسات السياسية المنتخبة ، ورغم ما حققته سياسة الحوار الوطني إلا أنها لم تستطع أن تستعيد الاستقرار السياسي بالشكل المنتظر،حيث استمرت أعمال العنف فقد شهدت سنة 1998 مجموعة من المجازر التي راح ضحيتها عشرات المواطنين ، وفي ظل استمرار وتيرة العنف كانت هناك ضرورة لإيجاد آلية بديلة عن سياسة الحوار من حيث إجراءاتها ،وتتمثل هذه الآلية في كل من قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية واللذين حققا استقرارا سياسيا مقبولا تمكن من خلاله النظام السياسي الجزائري من الاهتمام بقضايا التنمية الشاملة – وعلى رأسها التنمية السياسية– بعد أن كان يصب جل اهتمامه في المراحل السابقة على قضايا الأمن وبناء السلطة،لكن انتهاج هذين القانونين لايعني إهمال الدور الكبير الذي لعبته سياسة الحوار الوطني التي تعتبر المرجع الأساسي لكل من قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية .

وسنتعرف في هذا الفصل على طبيعة الآليات التي انتهجها النظام السياسي في الجزائر لتحقيق الاستقرار السياسي والمجهودات التي قامت ولاتزال تقوم بها الحكومة لتحقيق التنمية السياسية مطلعين بذلك على أهم العراقيل والتحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية في تحقيقها للتنمية السياسية في ظل الاستقرار السياسي.

سنتناول في هذا الفصل آليات النظام السياسي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية السياسية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : قانون الوئام المدني.

المبحث الثاني : قانون المصالحة الوطنية.

المبحث الثالث :جهود النظام السياسي في تحقيق التنمية السياسية.

المبحث الأول : قانون الوئام المدني

بعد تعديل دستور 1996 وإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية وفي ظل الظروف الأمنية المتدهورة فاجأ الرئيس الجزائري "اليامين زروال" جميع المراقبين السياسيين بإعلانه الاستقالة من رئاسة الجمهورية ومن ثم الحياة السياسية ، وأعلن عن إجراء انتخابات رئاسية مسبقة في 16افريل 1999 ، لتحدث بذلك استقالة زروال صدمة كبيرة في أوساط الشعب الجزائري والطبقة السياسية[1] ، فحسب الباحث: "رشيد تلمساني" ترجع استقالة "زروال" إلى تراجع صدقيته وسلطته بعد إخفاقه في تنفيذ مبادرته للسلام في أكتوبر 1994، كما أن هذا الأخير لم يكن في وضع يسمح له بإعادة إطلاق جولة جديدة من مفاوضات السلام وهذا ما أدى على الأرجح إلى استقالته في سبتمبر 1998 والتي بررت رسميا بأسباب صحية[2] ، إن انتشار الفساد السياسي وتحرك المنظمات الدولية وتوجيهها أصابع الاتهام إلى المؤسسة العسكرية وتحميلها المسؤولية عن تردي الأوضاع الأمنية[3] ، شكل ضغطا كبيرا على شخصية "اليامين زروال" السبب الذي أدى إلى استقالته.

فتحت استقالة" اليامين زروال" المجال أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية لمنصب الرئاسة وأقر المجلس الدستوري في 11 مارس 1999 سبعة ترشيحات للانتخابات الرئاسية هي: "عبد العزيز بوتفليقة " ، "حسين ايت احمد" ، "مولود حمروش" ، "يوسف الخطيب" ، "عبد الله جاب الله" ، مقداد سيفي ، "احمد طالب الإبراهيمي"[4] ، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز "عبد العزيز بوتفليقة بمنصب الرئاسة بنسبة 73.79% حيث تحصل على غالبية الأصوات مقارنة بالأصوات التي تحصل عليها بقية المترشحين[5] ، وبالنسبة إلى الطعون المقدمة إلى المجلس الدستوري بشان التجاوزات المسجلة في سير العملية الانتخابية فقد تم رفضها من

---

[1] - نعيمة،عزوف ، سياسة الوئام المدني بين المبدأ والواقع .(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2005 - 2006)، ص20.

[2] - تلمساني، رشيد ، مرجع سابق، ص 11.

[3] - محمد ، بوضياف ، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية : التطورات والمشاهد المحتملة". المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد(29) ، شتاء 2011 ، ص10.

[4] - مصطفى، بلعور، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر 1999- 2007 استمرارية أم حل للازمة ؟ " . دفاتر السياسة والقانون ، عدد (خاص) ، أفريل 2011 ، ص170.

[5] - انظر الملحق رقم(01) المتضمن نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999.

قبل المجلس وذلك نظرا لعدم استيفائها الشروط القانونية المحددة في المادة 166 من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات[1] .

بعد فوز "بوتفليقة" في انتخابات الرئاسة وتسلمه رسميا مقاليد السلطة ألقى خطابا في أوت 1999 أعلن من خلاله عن استحداث آلية جديدة لاستعادة الأمن والسلم الاجتماعي تمثلت في قانون الوئام المدني والذي سنتعرف على مضمونه ونتائجه في المطلب التالي:

المطلب الأول : مضمون قانون الوئام المدني.

وردت أحكام قانون الوئام المدني في 43 مادة موزعة على فصول هي: تدابير الإعفاء من المتابعات ،الوضع رهن الإرجاء، تخفيف العقوبات، تدابير لصالح المسلمين لأنفسهم، ضحايا الإرهاب[2] و الهدف من قانون الوئام المدني- حسب نص المادة:(1) من القانون المذكور- هو تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب والذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية[3] ، وقد ارتكز هذا القانون على أربعة محاور هي[4]:

-التمسك بالدستور وتنفيذ القوانين.

-إحقاق حق ضحايا العنف والتكفل بهم.

-العرفان إزاء المؤسسات وجميع المواطنين الذين كان لهم دور في إنقاذ الجزائر.

-فسح المجال لعودة كل من ضل بهم الطريق لسبب أو آخر.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الإعلان رقم 99/01 المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية المؤرخ في 04 محرم 1420 والموافق ل20 أفريل 1999 . (الجريدة الرسمية ، العدد(29)، الأربعاء 05 محرم 1420 الموافق ل 21افريل 1999) ، ص 03.

[2] - صحراوي ، يسعد شريف ، مرجع سابق،ص 101.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08/99 المتعلق باستعادة الوئام المدني المؤرخ في 29 ربيع الأول والموافق ل 13 يوليو 1999.(الجريدة الرسمية ، العدد(46)، 29 ربيع الأول 1420 ، الموافق ل13 يوليو 1999) ص 03.

[4] - بلعور، مصطفى ، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر 1999- 2007 استمرارية أم حل للازمة ؟ "، مرجع سابق ، ص171.

أعفى هذا القانون من المتابعة القضائية الأشخاص الذين لم يرتكبوا أو يشاركوا في أية جريمة أدت إلى قتل شخص أو سببت له عجزا دائما أو اغتصابا و لم يستعمل متفجرات في الأماكن العمومية و الأماكن التي يتردد عليها الجمهور[1]، وحدد هذا القانون كذلك المسائل المتعلقة بتخفيف العقوبات حيث تراوحت مدد العقوبات بين ثلاثة(03) أشهر إلى عشرين (20) سنة وذلك حسب طبيعة الجرم ، كما تحدث على الإجراءات المتبعة في تسوية وضعيات المعنيين بهذا القانون، وتحدث هذا القانون كذلك عن الوضع رهن الإرجاء والذي يقصد به التأجيل المؤقت للمتابعات خلال فترة معينة بغرض التأكد من الاستقامة الكاملة للشخص الخاضع لها[2].

بعدما تمت إعادة صياغة قانون الوئام المدني من قبل البرلمان والأوساط الشعبية والحزبية نشر في الجريدة الرسمية الجزائرية ، حيث لم يتبق سوى إجراء الاستفتاء عليه ، والملاحظ أن الحكومة قد لجأت لطريقة الاستفتاء عن طريق الشعب تكريسا للديمقراطية ومبدأ الشورى وتجنبا لاندلاع مواجهات مع مختلف الأطراف الداخلية وذلك من خلال إعطاء الفرصة للجميع للتعبير عن ارائهم، وكان يوم 16 سبتمبر 1999 موعدا لإجراء الاستفتاء ،وكان سؤال الاستفتاء هو: هل أنت مع السلم المدني؟[3] وأسفرت نتائج هذا الأخير عن موافقة الغالبية العظمى من الشعب حيث بلغت نسبة التصويت ب "نعم" 98.50% ونسبة التصويت ب "لا" 1.50%.[4]

المطلب الثاني : نتائج قانون الوئام المدني

أحدث قانون الوئام المدني – بعد موافقة الشعب عليه في الاستفتاء السابق- ردود أفعال مختلفة وطنية ودولية فعلى المستوى الوطني عبرت العديد من الفعاليات الوطنية عن موقفها من قانون الوئام المدني وإذا كانت في معظمها قد أيدت القانون فان بعضها على قلتها قد رفضته فبالنسبة للأحزاب السياسية رحبت بعض الأحزاب بهذا القانون فحركة مجتمع السلم اعتبرت القانون بأنه مبادرة شجاعة وخطوة هامة تكرس انتصار

[1] - قانون 08/99 ، متعلق باستعادة الوئام المدني، مرجع سابق ، ص 03-04.

[2] - قانون 08/99 ، متعلق باستعادة الوئام المدني، مرجع سابق ، ص 04.

[3] - ناظم ،عبد الواحد الجاسور ، مرجع سابق ، ص108.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 02 /99 يتعلق بنتائج استفتاء يوم 16 سبتمبر 1999 مؤرخ في 9 جمادى الثانية 1420 الموافق ل 19 سبتمبر 1999.(الجريدة الرسمية، العدد(66)، الثلاثاء 11 جمادى الثانية 1420 الموافق ل21 سبتمبر 1999) ، ص146.

واقعية مبدأ المصالحة الوطنية على منطق الاستئصال[1]، من جهتها ساند حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هذا القانون مبررا ذلك بان هذا الأخير- أي القانون – يبشر بنهاية "الاسلاموية السياسية" في الجزائر[2]، ومن جهة أخرى أبدى بعض زعماء الجماعات الإسلامية وعلى رأسها زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ رغبتهم في مساندة اتفاق السلام الذي وافق عليه الجناح العسكري للجبهة "الجيش الإسلامي للإنقاذ" على شرط أن تفرج الحكومة عن السجناء وتدفع تعويضات لعائلات القتلى[3]،كما أيدت أغلب منظمات المجتمع المدني على اختلاف طبيعتها وتوجهاتها هذا القانون ، فقد أكدت كل من منظمة أبناء الشهداء والمنظمة الوطنية للمجاهدين والاتحاد العام للعمال الجزائريين والرابطة الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية هذا القانون كونه يساهم في الحفاظ على الوحدة الوطنية ويحقق عدة مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية تستفيد منها كل الأطراف السياسية والمجتمعية بما فيها الشعب، ورحبت كذلك المنظمات الدولية بهذا القانون وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية وبالنسبة لمعارضي قانون الوئام المدني وان كانوا يمثلون قلة مقارنة بالمؤيدين له فبالنسبة للأحزاب السياسية رفض كل من حزب جبهة القوى الاشتراكية والجبهة الديمقراطية الاجتماعية والجبهة الديمقراطية المحظورة هذا القانون[4].

أكسب قانون الوئام المدني الرئيس " بوتفليقة " دعما شعبيا واسع النطاق، وشجع نجاح هذا القانون الرئيس على البحث عن قانون جديد يسمح لبعض الجماعات المستثنية من قانون الوئام المدني بالاستسلام مقابل العفو عنهم وذلك استكمالا وتعزيزا للسلم والأمن الوطنيين ، فقبل ثلاثة أيام من انتهاء مدة قانون الوئام المدني أعلن "بوتفليقة" عن إصداره عفوا شاملا يشمل مجموعة محددة من الإسلاميين المسلحين كانوا وافقوا على تسليم السلاح وتفكيك الجماعات المنتمين إليها[5]، وكان قرار الرئيس قد أحدث ردود أفعال وطنية ودولية منددة في اغلبها بهذا المرسوم والذي اعتبره المراقبون متنافيا مع ماتضمنه قانون الوئام المدني،في حين رحبت الأحزاب السياسية ذات الطابع الإسلامي والوطني ومنظمات المجتمع المدني بهذا العفو واعتبرته استكمالا لقانون الوئام المدني في حين عارضت بعض الأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني هذا العفو وعلى

[1] - عزوف ، نعيمة ، مرجع سابق ، ص 131.

[2] - نفس المرجع ، ص 133.

[3] - ناظم ، عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 109.

[4] - عزوف ، نعيمة ،مرجع سابق ،ص 143.

[5] - تلمساني ، رشيد ، مرجع سابق،ص 08.

رأسها حزب جبهة القوى الاشتراكية الذي رأى بان هذا العفو ماهو إلا تكريس لقانون الوئام المدني الذي يعارضه[1]، من جهة أخرى عارضت عائلات المفقودين والمنظمات الدولية والحقوقية هذا العفو فمنظمة العفو الدولية اعتبرت قانون العفو الشامل تكريس هدفه الإفلات من العقاب الذي من شانه أن يبقي المجتمع في حالة العنف ، كما اعتبرت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أن:" أشكال العفو أو غيرها من المعوقات التي تحول دون المقاضاة والعقوبة السريعتين والعادلتين لمرتكبي التعذيب أو سوء المعاملة أو التي تشير إلى عدم الرغبة في تنفيذها تنتهك مبدأ عدم القابلية للانتقاص"[2]وبالتالي طالبت هذه المنظمات ومختلف أهالي المفقودين بضرورة محاسبة المتورطين في أعمال التعذيب والقتل وغيرها من الجرائم وكانت أصابع الاتهام متجهة بذلك إلى النظام السياسي الذي نفى جميع التهم الموجهة إليه مسندا إياها إلى الجماعات المسلحة إلا أن عائلات المفقودين والمنظمات الحقوقية لم تتقبل هذه الإجابات وأنشأت جمعيات ومنظمات حقوقية للدفاع عن مطالب أهالي المفقودين وأمام تزايد المسيرات الأسبوعية المطالبة بالكشف عن مصير المفقودين أسس بوتفليقة في 21 سبتمبر2003 اللجنة الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان هدفها معرفة مصير المفقودين خلال الأزمة[3] .

رغم الانتقادات الموجهة إلى "بوتفليقة" بخصوص سياسة العفو الشامل إلا أن ذلك لم يمنعه من إصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بمختلف المجالات ومن أبرزها قوانين تشجيع المستثمرين واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية بتخفيض الرسوم والضرائب المفروضة عليهم[4] ، إلا أن هذا لم يكن مجديا إلى حد ما حيث لم يستطع قانون الوئام المدني أن يحقق الاستقرار السياسي الكامل وبالتالي استقطاب العدد المناسب من المستثمرين ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات منها التماطل في عملية الخوصصة ووجود البيروقراطية وانتشار الفساد[5].

في نفس السياق يرى البعض أن قانون الوئام المدني حقق الاستقرار السياسي نسبيا وأدى إلى تحسين الأوضاع الأمنية وانحصار ظاهرة الإرهاب واستفادة الدولة من العناصر التائبة في عمليات مكافحة

---

[1] - عزوف، نعيمة ، مرجع سابق ، ص 143.

[2] - "الجزائر: ارث الإفلات من العقاب تهديد لمستقبل الجزائر". http://www.amnesty.org/ar يوم 2013/04/22 ، الساعة ، 18:23 ، ص01.

[3] - تلمساني، رشيد ، مرجع سابق ، ص 09.

[4] - بلعور، مصطفى ،"الانتخابات الرئاسية في الجزائر 1999- 2007 استمرارية أم حل للازمة ؟ "، مرجع سابق، ص171.

[5]- عزوف ، نعيمة ، مرجع سابق ،ص 206.

الإرهاب وتدعيم شرعية ومشروعية رئيس الجمهورية[1]، ومقابل هذه الانجازات التي حققها قانون الوئام المدني إلا أنه كانت هنالك مجموعة من الإخفاقات ولعل أبرزها إغفال قضية المختطفين والمفقودين وعدم القضاء على جذور الإرهاب ، الأمر الذي استدعى انتهاج آلية أخرى هي قانون المصالحة الوطنية والذي سنتطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني : قانون المصالحة الوطنية

سبق إصدار قانون المصالحة الوطنية الانتخابات الرئاسية المنظمة في 08 أفريل 2004 والتي شهدت تنافس ستة مرشحين وهم "عبد العزيز بوتفليقة" ،"علي بن فليس" ،"عبد الله جاب الله" ،"سعيد سعدي" ،"لويزة حنون" ،"علي فوزي رباعين" في حين قضى المجلس الدستوري بعدم شرعية ترشح كل من "احمد طالب الإبراهيمي" و"سيد أحمد غزالي" و"موسى تواتي"[2] ، وأسفرت نتائج هذه الانتخابات عن فوز "عبد العزيز بوتفليقة" بعهدة رئاسية ثانية ، حيث تحصل على أغلبية الأصوات والتي بلغت نسبتها 84.99% ،هذه النسبة التي اعتبرها معظم الملاحظين بمثابة تفويض مباشر منحه الشعب للرئيس للمضي قدما نحو تجسيد المصالحة الوطنية،ولكونها أيضا زادت من إضعاف التيار الاستئصالي المعرض له[3] ، كما ساهم في فوز "بوتفليقة" بهذه الانتخابات حملته الانتخابية والتي غلب عليها الحديث عن ضرورة استتباب السلم والمصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وبعد فوزه في الانتخابات ألقى رئيس الجمهورية بمناسبة ذكرى الفاتح من نوفمبر لسنة 2004 خطابا تحدث فيه عن نيته تطوير قانون الوئام المدني إلى مصالحة وطنية.

سنتطرق في هذا المبحث إلى النقطتين التاليتين : مضمون ونتائج قانون المصالحة الوطنية كالتالي:

المطلب الأول : مضمون قانون المصالحة الوطنية

جاء قانون المصالحة الوطنية في شكل وثيقة تضم مجموعة من البنود فهو لا يتضمن مواد قانونية واضحة ، وبالنسبة لمحتواه فقد تحدث في دباجته عن بطولات الشعب الجزائري عبر مختلف المراحل التاريخية مرجعا ذلك إلى تمسكه بقيمه وأخلاقه كما تحدثت الديباجة عن طبيعة الشعب الجزائري التي تأبى الاستعباد

[1] - صحراوي ، يسعد شريف ، مرجع سابق، ص 103.

[2]- بلعور، مصطفى ،"الانتخابات الرئاسية في الجزائر 1999- 2007 استمرارية أم حل للازمة ؟ "، مرجع سابق، ص172 .

[3] - عزوف ، نعيمة ، مرجع سابق ،ص 210 .

وذكر الشعب بالمعارك التي خاضها في سبيل إعادة بناء الدولة والنهوض بالأمة والدولة ، وطلب الميثاق من الجزائريين لن يتساموا نهائيا فوق المأساة التي شهدها العشرية السابقة مبرزا أهمية ذلك في تحقيق الأمن العمومي والشخصي ،ثم أشاد الميثاق بدور الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن وكافة الوطنيين الذين اضطلعوا بصبر وحزم بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم "العدوان الإجرامي اللاإنساني"[1]، وتحدث ميثاق السلم والمصالحة أيضا عن مسؤولية الدولة في التعويض لأسر ضحايا المأساة سواء كان هذا التعويض ماديا أو معنويا ، كما تحدث عن قضية الإرهاب وتنافيها مع قيم الدين الإسلامي وقيم المجتمع الجزائري ، واعتبر الميثاق أن الجزائريون عرفوا أنه لا تنمية بدون السلم والأمن ثم دعا – بناء على ما تقدم – إلى ضرورة تحقيق مصالحة وطنية مبررا ذلك بان "المصالحة غاية ينشدها الشعب الجزائري حقا وصدقا ذلك أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من تحديات التنمية العديدة"[2] ، ولقد اعتبر الميثاق أن سياسة الوئام المدني كانت أنجع من سياسة الرحمة ،حيث عبر الشعب بكل أريحية عن موقفه من قانون الوئام في الاستفتاء الشعبي على عكس قانون الرحمة الذي تم إقرار تنفيذه بناءا على قرار المؤسسات الانتقالية غير الشرعية ، ومن حيث النتائج استطاع قانون الوئام المدني – على عكس قانون الرحمة – أن يعيد الأمن والاستقرار و ضم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية خمسة بنود هي:

1–عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الديمقراطية الشعبية : وتحدث هذا البند على ضرورة شكر الشعب لأفراد الجيش وقوات الأمن ومصالحها وكل من ضحى في سبيل حماية الجزائر.

2–الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم : نص هذا البند عن إبطال المتابعات القضائية لكل الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطان ابتداء من 13 جانفي 2000، والأفراد الذين يكفون عن عملهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح ، كما تبطل المتابعة القضائية بالنسبة للأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه والذين يمثلون طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة، والأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب والإفراد المحكوم عليهم

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 05-278 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر2005 ، المؤرخ في 09 رجب 1426 الموافق ل14 غشت 2005. (الجريدة الرسمية ، العدد(55) ، يوم الاثنين 10 رجب 1426 الموافق ل15 غشت 2005) ص 04.

[2] - المرسوم الرئاسي رقم 05-278 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر2005 ، مرجع سابق، ص04.

غيابيا و لم يرتكبوا أية مجازر[1]، وتحدث هذا البند عن العفو لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس لارتباطهم بالإرهاب والذين لم يرتكبوا مجازر جماعية أو تفجير أماكن عمومية .

3-الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية : تحدث هذا البند على سيادة الشعب الجزائري وأهميتها في تحقيق الوعي بضرورة المصالحة الوطنية من خلال نسيان الماضي مقابل أن تتكفل الدولة بتعويض المتضررين من المأساة منهم كما تحدث على عدم تقبل الشعب لكل من ساهم في الأعمال الإرهابية أن يشارك في العملية السياسية .

4-إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي : اعتبر هذا البند أن قضية المفقودين هي إحدى نتائج المأساة السابقة والتي نسبها إلى الإرهاب في حين دافع عن أفراد الأمن والجيش معتبرا انه إذا ثبت أي تورط لأحد عناصر الأمن أو الجيش في أي اعتداء فان ذلك يعرضه إلى المحاكمة مقابل ذلك دعا إلى عدم تعميم التهم على جميع أفراد الجيش والأمن .

5- الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني : تحدث هذا البند عن مصير اسر ضحايا المأساة سواء كانوا من أهالي المفقودين والمقتولين أم ممن تورط احد أقاربهم في الأعمال الإرهابية حيث حث على عدم إقصائهم والتمييز بينهم ،وحذر من التدخل الأجنبي وطالب الشعب الجزائري أن يتولى دوره في مسعى البناء الوطني[2] .

يهدف قانون المصالحة الوطنية إلى طي ملف المفقودين نهائيا دون تحديد مصيرهم بالإضافة إلى رفع الحرج الداخلي والخارجي الذي تعانيه الدولة إزاء ملف المفقودين ومنح الحصانة الشعبية والقانونية لقادة الجيش الوطني الشعبي من المحاكمة[3] ، ومن بين الأهداف أيضا إغلاق ملف الجبهة الإسلامية للإنقاذ شعبيا وقانونيا و وأد مشروعي الدولتين الإسلامية والعلمانية نهائيا ،وإضفاء الشرعية والمشروعية على الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[4].

---

[1] - المرسوم الرئاسي رقم 05-278 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر2005 ، مرجع سابق ،ص 05.

[2] - نفس المرجع ، ص 07.

[3] - صحراوي ، يسعد شريف ، مرجع سابق ، ص 103.

[4] - عزوف ، نعيمة ، مرجع سابق ، ص 227.

المطلب الثاني : نتائج قانون المصالحة الوطنية

أعلن الرئيس "بوتفليقة " في يوم 15 أوت 2005 عن نيته تنظيم استفتاء شعبي حول مشروع قانون السلم والمصالحة الوطنية[1] وعرف ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تأييدا شعبيا واسعا من خلال نتائج الاستفتاء المقام يوم 29 سبتمبر 2005 ،فقد أسفرت نتائج هذا الاستفتاء عن موافقة اغلب المنتخبين على الميثاق حيث بلغت نسبة التصويت ب "نعم" 97.38% ،في حين بلغت نسبة التصويت ب "لا" 2.62% وبلغت نسبة المشاركة في هذا الاستفتاء 79.76%[2].

اختلفت ردود الأفعال الدولية والمحلية حول قانون المصالحة الوطنية فهناك من أيده معتبرا إياه استكمالا لسياسة الوئام المدني وتعزيزا للاستقرار في حين عارضه البعض الآخر و رأى فيه تبرئة لعناصر الأمن والجيش التابعين للدولة حيث أنكر أن قوات الأمن و"المليشيات التي تسلحها الدولة كانت مسؤولة عن جرائم خطيرة"وبالتالي تمنح إفلات منهجي من العقاب[3] ، كما أن هناك من رأى في هذا القانون نية غير مباشرة للرئيس "بوتفليقة" في تبرئة قيادات مؤسسات الدولة[4] ومن بين المعارضين على المستوى المحلي نذكر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان التي رفضت القانون منذ البداية ودعت رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة إلى رفض بنود هذا القانون لتعارضه مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر مع إخطار المجلس الدستوري بعدم دستورية القانون[5] ، ورفضت كذلك بعض الأحزاب السياسية –

---

[1]- Hassan , Zerrouky,"L'algerie après la charte pour la paix et la réconciliation nationale". Le soir d'algerie , lundi 15 mars 2010.p 01.

[2] - للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم(03) المتضمن نتائج استفتاء 29 سبتمبر 2005 والمتعلق بالمصالحة الوطنية.

[3]- Research Directorate, Immigration and Refugee." Algeria: The Charter for Peace and National Reconciliation and the evolution of the violence in Algeria", Immigration and Refugee Board , 24 Octobre 2006,p 01.

[4]-Quelle recosiliation pour l algerie?, Ouvrage collectif . hoggar, 2005, p 07.

[5] - بلحربي ، نوال ، مرجع سابق ،ص 243.

ومن أبرزها الأحزاب العلمانية- هذا القانون فقد رأى "حسين ايت احمد" زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية أن هذا الميثاق يفتقر إلى مجموعة من الشروط كرفع حالة الطوارئ وفتح المجال أمام حرية التعبير[1] .

أما على المستوى الدولي أبدت العديد من المنظمات الحقوقية العالمية – وعلى رأسها منظمة العفو الدولية والمركز الدولي للعدالة الانتقالية واللجنة الدولية لحقوق الإنسان العالمية – تخوفها من أن تحرم المصالحة الوطنية عائلات ضحايا المأساة الوطنية من حقهم في الوصول على الحقيقة والتعويضات اللازمة لذلك[2] ، واعتبرت منظمة "الكرامة" أن هذا الميثاق يأتي في إطار إستراتيجية جديدة يتبناها النظام السياسي لوضع حد نهائي لمسالة مسؤولية مرتكبي الجرائم ولاسيما الاختفاءات القسرية[3].

في ظل معارضة الأطراف السابقة لقانون المصالحة إلا أنه في المقابل لقي تأييدا شعبيا وحزبيا واسعا عكسته نتائج الاستفتاء فحركة مجتمع السلم وعلى لسان زعيمها "أبو جرة سلطاني" اعتبرت هذا العقد اكبر جرعة لوضع نهاية للازمة وفي المقابل نجد حزب العمال وعلى لسان أمينته العامة "لويزة حنون" التي رأت بان السلم لن يأتي مرة واحدة يوم الاستفتاء بل أن هذا الموعد- حسبها- جاء لترسيم السلم والذي يجب أن يكون دون شروط[4]، ورأى حزب التجمع الوطني الديمقراطي على لسان أمينه العام – دائما-" أحمد أويحي" أن المصالحة هي المخرج الوحيد للجزائر حيث دعا إلى مصالحة الجزائريين مع بعضهم البعض[5] .

رغم نجاح "بوتفليقة" في تبني قانون المصالحة عن طريق الخطاب الشعبوي والتعبئة الجماهيرية في مختلف المناسبات والحملات الانتخابية إلا أن هذا القانون سجل مجموعة من الانجازات والإخفاقات يمكن رصدها في مايلي:

– تقييم نتائج قانون المصالحة الوطنية:

يمكن إجمال إنجازات قانون المصالحة الوطنية في النقاط التالية:

---

[1] - محمد ، بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري .(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008) ، ص235.

[2] - نفس المرجع ، ص 236.

[3] - الجمعية العامة للأمم المتحدة ، "موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن الجزائر"، جنيف : من 07 إلى 18 أفريل 2008 ، ص 04.

[4] - صحراوي،يسعد شريف ، مرجع سابق ، ص 104.

[5] - بوضياف ، محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق،ص234.

- نجح الميثاق في تعزيز السلم و الاستقرار السياسي.

- جاء حلا وسطا بين طروحات فكرية متضادة لفرقاء سياسيين خاصة بين طروحات التيارين العلماني والإسلامي.

- ضم هذا الميثاق لأول مرة فئات كانت الدولة ترفض التكفل بمعالجتها سابقا كعائلات الإرهابيين والمفقودين[1] و أسقط عقوبتي الإعدام والسجن المؤبد.

- فتح هذا الميثاق أبواب الاستثمارات خاصة مع ارتفاع أسعار المحروقات.

- الميثاق وظف مفهوم المسؤولية الفردية وابعد مفهوم المسؤولية الجماعية[2] وذلك من خلال عدم تحميل الأسر التي ينحدر أحد أفرادها إلى الجماعات الإرهابية - المسؤولية عن الأعمال التي يقوم بها هذا الفرد .

أما إخفاقات قانون المصالحة الوطنية فيمكن إجمالها في مايلي :

- حمل هذا الميثاق طرفا واحدا مسؤولية نشوب الأزمة يتمثل في الذين استعملوا الدين لأغراض سياسية في إشارة ضمنية إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبرأ السلطة منها[3].

- عدم القضاء نهائيا على الإرهاب وظهور تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي منذ 2007 ولكن رغم هذا الشكل الجديد للإرهاب فان العنف في البلاد قد تضاءل باستثناء تسجيل تفجيرات قصر الحكومة في أفريل 2007 والمجلس الدستوري في 2008[4].

- الميثاق لم يقدم حلا سياسيا شاملا للازمة حيث ركز على الأبعاد الأمنية والاجتماعية للمصالحة في حين أهمل أبعادها السياسية والحضارية[5].

---

[1] - عزوف، نعيمة ، مرجع سابق ، ص 230.

[2] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[3] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

.

[4] - صحراوي، يسعد شريف، مرجع سابق ،ص 105.

[5] - عزوف، نعيمة ،مرجع سابق،ص230.

– الميثاق كرس مفهوم المواطنة الناقصة من خلال منحه العفو لصالح أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ والسماح لهم بالعودة للوطن ولكنه منعهم من ممارسة حقوقهم السياسية ومن إعادة حزبهم إلى الساحة الوطنية وهذا الإجراء وان كانت له مبرراته السياسية إلا انه يمنحهم مواطنة ناقصة[1].

المبحث الثالث : مساعي النظام السياسي في تحقيق التنمية السياسية

بعد استعادة النظام السياسي الجزائري للاستقرار السياسي والأمني بشكل ملحوظ ، اتجهت انشغالاته إلى الاهتمام بقضايا التنمية والتحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني فاستحدث بذلك مجموعة من البرامج والسياسات تصب في إطار تحقيق الرفاهية وزيادة القدرات الإنتاجية لمختلف المؤسسات بما يساهم في جلب رؤوس الأموال وتحقيق القدرة على المنافسة الإنتاجية بين مختلف الدول، ومن بين هذه البرامج نذكر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005) ، والبرنامج الخماسي (2010-2014) ،وعلى المستوى السياسي أخذ النظام السياسي يبحث عن سبل تعزيز شرعيته وتحقيق مبدأ المشاركة السياسية ومن ثم التنمية السياسية .

سنتحدث في هذا المبحث عن الجهود التي قام ولا يزال يقوم بها النظام السياسي الجزائري بهدف تحقيق التنمية السياسية وذلك من خلال ثلاث مؤشرات أساسية هي الشرعية السياسية ، والمشاركة السياسية ، والعدالة في توزيع الثروة والتي تمثل في مجموعها مؤشرات للتنمية السياسية وبالتالي سيتم تناول جهود النظام السياسي في تحقيق التنمية السياسية في ظل الاستقرار السياسي من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : جهود النظام السياسي لتحقيق الشرعية والمشاركة السياسية.

1- وسائل النظام السياسي في تحقيق الشرعية والمشاركة السياسية

تمثل كل من الشرعية والمشاركة السياسية عقبة للنظام السياسي الجزائري منذ الانتقال إلى التعددية فقد رأينا سابقا كيف كرست المرحلة الانتقالية (1990-1997) أزمة الشرعية والمشاركة السياسية والتي لازال أثرها حتى اليوم ، ومنذ أن استعاد النظام السياسي استقراره خاصة بعد صدور قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية ، أخذ يفكر في البحث عن الطرق التي تقوي شرعيته وتضمن مشاركة سياسية

[1] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

كبيرة وفعالة في المواعيد الانتخابية المستقبلية ، ومن بين الطرق التي انتهجها ولا يزال ينتهجها هي إعادة النظر في علاقته بالمجتمع وبالمواطن من جهة وكذا إعادة صوغ مصادر شرعيته بعيدا عن المصادر التقليدية التي أثبتت عجزها في تحقيق الشرعية للسلطة الحاكمة[1]، وفي إطار تعزيز علاقة الدولة بالمواطن بغية تحقيق الشرعية والمشاركة السياسية التزم رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي بإطلاق الحريات وإشراك المواطنين وإضفاء المصداقية على المؤسسات وإصلاح قطاع العدالة والتزام الشفافية في تسيير شؤون الدولة وقد حرصت الدولة على سلامة العملية الانتخابية بوصفها العملية الأمثل لإنجاح هذه المؤسسات حيث اصدر رئيس الجمهورية تعليمتين في هذا الخصوص[2] ، وأثبت ذلك على أرض الواقع وهو ما حدث في تعامله مع الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 والتي أصر على إجرائها في موعدها و استدعاء مراقبين دوليين شهدوا على نزاهتها[3] .

وفي إطار تكريس التوازن بين المؤسسات الدستورية للبلاد حاول مجلس الأمة معالجة المشاكل الأساسية من خلال العجز الملاحظ في مجال الفراغ القانوني وتوسيع وتعميق النقاش السياسي وتعزيز العمل البرلماني مما يسهل عملية المشاركة السياسية [4]. وتعزيزا للشرعية السياسية ، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والقضائية مثل الرقابة الشعبية والشفافية في الأحكام القضائية واعتماد الجلسات العلنية في جل الأحكام القضائية[5]

ومن بين الوسائل التي اعتمدها النظام السياسي – أيضا – لتحقيق الشرعية السياسية والمشاركة هي مجموعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية ،فبالنسبة للإصلاحات السياسية نذكر منها إصلاحات 2012 والتي شملت كل من قوانين الأحزاب السياسية والانتخابات والجمعيات والإعلام والاصلاحات الادارية التي شملت قانوني البلدية لسنة 2011 والولاية لسنة 2012البلدية والولاية .

2–الشرعية والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات الرئاسية

[1] - بلحربي ، نوال ،مرجع سابق ،ص 246.

[2] - بوضياف ، محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق ، ص 284.

[3] - زريق، نفيسة ، مرجع سابق ، ص121.

[4] - بوضياف ، محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق ، ص 285.

[5] - زريق ، نفيسة ، مرجع سابق ، ص 122.

سجلت الانتخابات الرئاسية منذ استعادة الاستقرار السياسي نتائج متباينة في نسب المشاركة السياسية ففي رئاسيات 1999 كانت نسبة المشاركة مقبولة حيث بلغت % 60.25 فمن أصل 17.488.759 مسجل شارك 10.652.623 ، وهذا ما دعم شرعية بوتفليقة في المراحل اللاحقة والسبب في ذلك هو اعتماده على مشروعية جديدة نقوم على استعادة السلم والاستقرار الوطني عن طريق تنفيذ سياسة الوئام المدني بعد أن كان الاعتماد على المشروعية الثورية المتمثلة في مبادئ أول نوفمبر، وفي رئاسيات 2004 تراجعت نسبة المشاركة حيث بلغت % 58 ويرجع البعض السبب في هذا التراجع إلى قانون العفو الشامل الذي تلا قانون الوئام المدني والأحداث التي شهدتها منطقة القبائل سنة2001 المطالبة بترسيم اللغة الأمازيغية[1]، أما بالنسبة للشرعية فقد استند النظام السياسي في دعم المترشح "بوتفليقة" إلى استكمال تحقيق الاستقرار السياسي والعمل على تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالنسبة لرئاسيات 2009 نجد أن نسبة المشاركة قد ارتفعت عن النسبة المسجلة في رئاسيات 1999 و 2004 ، حيث بلغت 74.54% ، ولقد سبق هذه الانتخابات التعديل الدستوري الذي قام به "بوتفليقة" سنة 2008 والذي سمح من خلاله لنفسه بالترشح لعهدة رئاسية ثالثة بالإضافة إلى مجموعة تعديلات أخرى وقد أثار هذا التعديل قلق العديد من المراقبين والأحزاب السياسية ، وبعد فوز "بوتفليقة " اعتبر النظام السياسي أن ترشح بوتفليقة لعهدة ثالثة أملته بعض الأسباب أهمها ضرورة استكمال برنامج دعم النمو والذي يمكن اعتباره احد مصادر شرعيته ومشروعيته[2].

المطلب الثاني: جهود النظام السياسي لحل أزمة توزيع الثروة

شرعت الجزائر منذ استعادة الاستقرار السياسي في انتهاج مجموعة من السياسات والبرامج التنموية من أجل تدارك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد في مرحلة الأزمة السياسية ، ومن بين هذه الأزمات أزمة العدالة في توزيع الثروة التي أثرت سلبا على المواطن اقتصاديا واجتماعيا وأثرت على سلوكياته السياسية والاجتماعية وتتمثل أهم السياسات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية لحل أزمة توزيع الثروة ،

[1] - لحسن ، رزاق ، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة : دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الشروق والخبر.(مذكرة ماجيستر في علوم الإعلام والاتصال ، قسم علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، 2009)، ص 94.

[2] - للمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم(04) المتضمن مخطط يوضح تطور نسب المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية لسنوات 1999 ،2004، 2009 .

في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تضم مجموعة من البرامج تختلف مع اختلاف كل فترة رئاسية ومن بين هذه البرامج نذكر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC (2005-2009) ، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE (2010-2014) وسيكون تركيزنا في هذه الدراسة على البرنامجين الأول والثاني (PSRE et PCSC) .

أولا: سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يتمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001 إلى 2004 حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصحة العامة في ميدان الري والنقل بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية[1] ، وتم تخصيص مبلغ 525 مليار دج وينقسم البرنامج إلى أربعة أقسام رئيسية هي : الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية ، التنمية المحلية والبشرية ، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري .

1-الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية : وشملت الأشغال تجهيزات الهياكل بقيمة 32 مليار دج، وتنمية وتنشيط المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج، كما شملت السكن والعمران بقيمة 35.6مليار دج ، وترقية وتطوير مناطق الوطن عن طريق إنشاء الهياكل والمنشات القاعدية[2]، ويعتبر هذا القطاع اكبر القطاعات من حيث المبلغ المرصود له وذلك نظرا لأهميته خاصة وانه يخلق مناصب للشغل.

2-التنمية المحلية والبشرية: ويحدد البرنامج نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات ،كانجاز المخططات البلدية (PCD)، والمشاريع المتعلقة بالطرق الولائية والبلدية وإنجاز البنى التحتية للاتصال لإيقاف حركة نزوح السكان، وبالنسبة للتشغيل والحماية الاجتماعية فهذا البرنامج يضم مجموعة كبيرة من

[1] - كريم ، زرمان ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001- 2009" . أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد(07)، جوان 2010 ، ص200.

[2] - بوضياف ، محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ،مرجع سابق ، ص 288.

البرامج الفرعية التي يمكنها أن تخلق 70.000منصب شغل ، أما بالنسبة لتنمية الموارد البشرية فقد تم رصد مبلغ 90.3 مليار دج لقطاعات التربية والتعليم العالي،البحث العلمي ، الصحة والسكان ، الشباب والرياضة الثقافة والاتصال ، الشؤون الدينية[1].

3-دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري: وخصص له مبلغ 65.4 مليار دج ويهدف إلى حماية السهول والأراضي المعرضة لخطر الانجراف ودعم إنتاج الحبوب والحليب وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات وحماية البيئة البحرية وخلق مناصب الشغل[2].

4- برنامج دعم الإصلاحات: رصد لهذا البرنامج ما قيمته 45 مليار دج وهو موجه بالأساس إلى توفير الظروف المناسبة لنجاح برنامج الإنعاش من خلال دعم المؤسسات الإنتاجية وتوفير الظروف المناسبة لها من اجل زيادة إنتاجها[3].

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء هذا البرنامج استكمالا للبرنامج الأول حيث يهدف إلى العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه خلال الفترة السابقة والعمل على إتباع أفضل السياسات للقضاء على آفة الفقر من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين معيشة الأفراد وظروف حياتهم[4]، وتضمن البرنامج خمسة قطاعات هي قطاع الخدمات العمومية ، القطاع الاقتصادي ، قطاع الهياكل القاعدية، قطاع التنمية البشرية، قطاع الإسكان وظروف المعيشة[5].

1-قطاع الخدمات العمومية: رصد لهذا القطاع مبلغ 203.9 مليار دج حيث تم من خلاله إصلاح العدالة والداخلية والمالية وباقي الإدارات العمومية وكذلك قطاع البريد والتكنولوجيات الحديثة والاتصال[6].

---

[1] - زرمان ، كريم ، مرجع سابق ، ص 203.

[2] - بوضياف ، محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ،مرجع سابق ، ص 291.

[3] - نفس المرجع ،نفس الصفحة.

[4] - بوضياف ، محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ،مرجع سابق ،ص 296.

[5] - تفاصيل اكثر ، انظر الملحق رقم(02)، المتضمن جدول يوضح حجم النفقات المخصصة لبرنامج دعم النمو، في ملاحق البحث.

[6] - نبيل ، بوفليح ، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد(09)،2013، ص 47.

2- القطاع الاقتصادي : شمل هذا القطاع كل من الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، والصناعة وترقية الاستثمار، والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف، حيث رصد له مبلغ 337.2 مليار دج.

3-قطاع الهياكل القاعدية: وشمل قطاع الأشغال العمومية والنقل وقطاع المياه وقطاع التهيئة العمرانية .

4-قطاع التنمية البشرية: واستفاد هذا القطاع بمبلغ يقدر ب 577.6مليار دج أي ما يعادل نسبة 15.2% من ميزانية البرنامج ككل.

5-قطاع الإسكان وظروف المعيشة: خصص لهذا القطاع مبلغ 1908.5مليار دج وزعت على مجموعة من القطاعات أهمها قطاع السكن والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والبرامج البلدية للتنمية[1].

ثانيا: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)

رغم المبالغ الطائلة التي رصدتها الحكومة لبرامج الإنعاش الاقتصادي ورغم النتائج الايجابية التي حققتها هاته البرامج ، إلا انه يمكن تسجيل مجموعة من الإخفاقات مقابل تلك الانجازات ، خاصة فيما يخص العدالة في توزيع الثروة، حيث نجد أن هذه البرامج - خاصة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي – لم تقض على أزمة توزيع الثروة حيث بلغ دخل الجزائر من العملة الصعبة نحو 55 مليار دولار أمريكي سنة 2005 بعد ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية لكن هذه الوفرة المالية لم تنعكس على تحسن مستوى معيشة المواطن ، ولعل تقرير التنمية البشرية العربية لسنة 2004 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة يعطي دلالة على ذلك حيث كشف عن وجود 12.2مليون جزائري تحت خط الفقر والتي تعادل نحو 40% من عدد سكان الجزائر[2]، حيث نجد أن هذا البرنامج قلص وبنسبة صغيرة من معدلات البطالة حيث صارت 24% بعد أن كانت 29% حيث سمح البرنامج باستحداث 728666 منصب شغل بين دائم ومؤقت،ويوضح الخبير الاقتصادي الدولي "عبد المالك سراي" عدم التوزيع العادل لثروات الجزائر بقوله " أن 200 ألف شخص يحوزون على 80% من الثروة ، وباقي الجزائريين أي 30.8 مليونا لهم 20% من الثروة"[3]، وفي المقابل نجد أن البرنامج قد

---

[1] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[2] - ميلود ، عروس ، معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية (1990-2006) مقترب تحليلي تقييمي.(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2009)، ص 178.

[3] - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

حاول أن يغطي جميع احتياجات السكان من خلال عدة مشاريع خاصة كالمشاريع الخاصة بفك العزلة والمشاريع الخاصة بكل من البيئة والتعليم والتكوين والطاقة..الخ، وبالنسبة للسكن فان البرنامج لم يعالج أزمة السكن نهائيا حيث ينتقص قطاع السكن إلى التموين بمواد البناء لصالح انجاز السكنات والتي تعرف تراجعا ملحوظا ، وهذا ما عكسته الحصيلة الرقمية للسداسي الأول لسنة 2002 حيث أظهرت غياب تحسن في مستوى انطلاق عمليات انجاز المساكن بنسبة 4.68% ، وهذا ما خلق مشكل السكن[1]، وهذا ما جعل الحكومة تعيد النظر في سياسة السكن وتجلى ذلك واضحا في برنامج التكميلي لدعم النمو حيث سهرت على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل وفي مجال السكن الريفي بادرت الحكومة بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي حيث ستعكف على انجاز برنامج 40000 مساعدة تم منحها[2].

ساهمت برامج الإنعاش الاقتصادي في دفع العملية التنموية في الجزائر ، فمن حيث مضمونها مست العديد من الجوانب إلا أنها اصطدمت ببعض العراقيل والمعوقات لعل أبرزها تفشي الفساد الإداري والسياسي الذي اضر بتلك البرامج التي أن كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى السكان ذووا المستويات الاجتماعية المتوسطة والضعيفة ، وهذا ما أدى إلى تكريس أزمة العدالة في توزيع الثروة حيث تتضح التفاوتات بين المواطنين في توزيع ثروات الوطن كالأجور والسكن والمنح.. ومن هنا نستنتج أن الخلل ليس في برامج الإنعاش الاقتصادي وحده في حد ذاتها بقدر ما هو مرتبط بمدى نزاهة وشفافية وصدقية القائمين على تسيير وتنفيذ هذه البرامج .

[1] - "السياسة السكنية في الجزائر بعد الإصلاحات" . من الموقع: http://research-ready.plogspot.com

يوم : 25 أفريل 2013، الساعة :14:26. ص 01.

[2] - زرمان، كريم ، مرجع سابق ، ص 220.

الخلاصات والاستنتاجات

من خلال تناولنا لآليات النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية السياسية نستنتج:

-أن الحلول الأمنية التي انتهجها النظام السياسي في بداية الأزمة لم تحقق الاستقرار السياسي ، مما جعل القيادة السياسية تلجا إلى سياسة الحوار الوطني.

- نجح قانون الوئام المدني إلى حد ما في استعادة الاستقرار السياسي حيث نال رضا العديد من الأطراف الداخلية والخارجية.

أما قانون المصالحة الوطنية فيعد امتدادا لقانون الوئام المدني إلا أن قانون المصالحة الوطنية أغفل قضية المفقودين طالبا بذلك من الضحايا نسيان هذا الملف مقابل تعويضهم من الدولة.

- قام النظام السياسي بانتهاج مجموعة من السياسات والإصلاحات لتحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة ، ففي إطار تعزيز الشرعية شكل لجانا مستقلة للسهر على سلامة الانتخابات ، كما استعان بالمراقبين الدوليين، وفي إطار تعزيز المشاركة السياسية قام بإصلاح نظام الانتخابات والأحزاب السياسية .

أما في إطار سعيه لحل مشكلة توزيع الثروة قام بوضع برنامج للإنعاش الاقتصادي والذي كان يهدف من خلاله إلى تمكين المواطنين على اختلاف مناطقهم من الاستفادة من مقدرات الدولة من خلال هذه البرامج وذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية.

- نجح برنامج الإنعاش الاقتصادي نسبيا في تحقيق أهدافه إلا أن تفشي ظاهرة الفساد السياسي والإداري وضعف الأجهزة الإدارية ، أدى إلى عجز البرنامج عن حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

– اعتمد النظام السياسي على مجموعة من المصادر والمبررات لدعم مشروعيته و التي تتمثل في استعادة السلم والمصالحة الوطنية وضرورة إتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو ما أدى إلى التعديل الجزئي لدستور 1996 في نوفمبر 2008.

– لا يزال النظام السياسي بحاجة إلى تحقيق التنمية السياسية من خلال تجسيد مبدأ التداول على السلطة والمشاركة السياسية والعدالة في توزيع الثروة.

الخاتمة

شهد النظام السياسي الجزائري شهد حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ أحداث أكتوبر وإلغاء المسار الانتخابي ، حيث تدهورت الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ما أثر على التنمية السياسية نتيجة الفراغ المؤسساتي ومقاطعة الأحزاب السياسية لقرارات السلطة ما أدى إلى أزمة في الشرعية والمشاركة السياسية ، وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي أزمة العدالة في توزيع الثروة.

استعمل النظام السياسي الجزائري عدة آليات لاستعادة الاستقرار السياسي إلا أنها لم تنجح في حل الأزمة نتيجة تباين رؤى الأحزاب السياسية والسلطة من الأزمة "سياسة الحوار أو الحل أمني".لكن بعد استقالة "زروال" ووصول "بوتفليقة" إلى الحكم تغيرت السياسات والرؤى والأهداف حيث سارعت السلطة إلى حل الأزمة على مستويين ، المستوى السياسي من خلال قانون الوئام المدني و قانون المصالحة الوطنية والذين نجحا إلى حد مقبول في استعادة الاستقرار السياسي بما سمح للنظام السياسي ان ينشغل بالبحث عن سبل تحقيق التنمية ، أما المستوى الاقتصادي فيتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي رصدت له مبالغ ضخمة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في إطار حل أزمة توزيع الثروة.

اكتسبت الدولة الجزائرية خبرة دولية في مجال مكافحة الإرهاب وأضحت نموذجا واقعيا يحتذى به ، حيث نجحت سياسة السلم في إعادة الجزائر إلى مكانتها الدولية والإقليمية ، وتبين أن ثقافة الاستئصال لا تؤدي إلا لزعزعة الاستقرار السياسي وتعطيل التنمية الشاملة.

لقد بدا واضحا تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية السياسية نتيجة أعمال العنف التي شهدتها الجزائر منذ إلغاء المسار الانتخابي، ما أدى إلى غياب الشرعية لدى المؤسسات السياسية الانتقالية وضعف المشاركة السياسية من طرف الأحزاب السياسية والمواطنين ، كما أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية

واتضح ذلك جليا في تدني القدرة الشرائية للمواطنين وانتشار الفقر والتفاوت الاجتماعي بسبب غياب العدالة في توزيع الثروة.

-إن العلاقة التي تربط الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية هي علاقة تكاملية فلا تنمية سياسية بدون استقرار سياسي ولا استقرار سياسي بدون تنمية سياسية.

-تتمثل انعكاسات الأزمة السياسية في الجزائر على المستوى السياسي في ظهور مؤسسات سياسية مؤقتة فاقدة للشرعية وسط مقاطعة حزبية لها، ام على المستوى الاقتصادي فقد عمقت هذه الأزمة من معاناة المواطن حيث ارتفعت معدلات البطالة وسرح الكثير من العمال بالإضافة إلى تدنى الأجور في ظل غلاء الأسعار.

-تتمثل الآليات التي اعتمدها النظام السياسي لتحقيق الاستقرار السياسي في كل من قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية .وقد ساهمت الاستراتيجيات التي انتهجها النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية السياسية نسبيا رغم عجز قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية عن اجتثاث الإرهاب حيث لا زالت الأعمال الإرهابية بين الحين والآخر أما في ما يخص برنامج الإنعاش الاقتصادي فقد اصطدم نجاحه .بمجموعة من العراقيل أبرزها انتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري وضعف الكفاءة الإدارية في تطبيق هذا البرنامج وغيره من البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

إجمالا ارتبط الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية ، لأن الاستقرار السياسي يتطلب نظاما سياسيا شرعيا نابعا من الإرادة الشعبية ، وتوسيعا لقاعدة المشاركة السياسية ، كما يتطلب الاستقرار عدالة النظام السياسي في توزيع الثروة على المجتمع وبالتالي تتحقق التنمية السياسية في ظل هذا الاستقرار في بعده السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الملاحق

نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999[1]

عمل المجلس الدّستوريّ، المعدّل والمتمّم، وكذا المرسوم التّنفيذيّ رقم 99 - 56 المشار إليه أعلاه، أنّ إمكانيّة إخطار المجلس الدّستوريّ مخوّلة للمترشّح أو ممثّله قانونا وحدهما، فإنّ الاحتجاجات الواردة من ناخبين لا يتمتّعون بهذه الصّفة تمّ رفضها.

ثانيا : حول النّتائج النّهائيّة :

- اعتبارا أنّه بعد التّصحيح والتّعديل، فإنّ نتائج الدّور الأوّل من الانتخابات الرّئاسيّة هي كالآتي :

- النّاخبون المسجّلون : 17.488.759

- النّاخبون المصوّتون : 10.652.623

- الأصوات المعبّر عنها : 10.093.611

- الأغلبيّة المطلقة : 5.046.807

وقد تحصّل المترشّحون :

- السّيد : آيت أحمد محند والحسين : 321.179،

- السّيّد : بوتفليقة عبد العزيز : 7.445.045،

- السّيّد : حمروش مولود : 314.160،

- السّيّد : خطيب يوسف : 121.414،

- السّيّد : سعد جاب اللّه عبد اللّه : 400.080،

- السّيّد : سيفي مقداد : 226.139،

- السّيّد : طالب إبراهيمي أحمد : 1.265.594.

ولمّا كان السّيّد بوتفليقة عبد العزيز قد حصل في الدّور الأوّل على الأغلبيّة المطلقة من الأصوات المعبّر عنها ليعلن انتخابه وفقا للمادّة 71 من الدّستور والمادّة 167 من القانون العضويّ المتعلّق بنظام الانتخابات،

وبالنّتيجة،

يعلن :

أنّ السّيّد بوتفليقة عبد العزيز، رئيس الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة، ويباشر مهمّته فور أدائه اليمين طبقا للمادّة 75 من الدّستور،

ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

بهذا تداول المجلس الدّستوريّ في جلساته بتاريخ 30 ذي الحجّة عام 1419 و1، 2، 3، و4 محرّم عام 1420 الموافق 16، 17، 18، 19 و20 أبريل سنة 1999.

رئيس المجلس الدّستوريّ

سعيد بوالشّعير

-الملحق رقم(01)-

[1] - **المصدر:** الجريدة الرسمية ، الأمر رقم 99/01 يتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية ، مرجع سابق ، ص 04.

جدول يوضح حجم النفقات المخصصة لبرنامج دعم النمو[1]

الوحدة بالمليار دج

القطاع	حجم النفقات	نسبة النفقات من المجموع العام
قطاع الخدمات العمومية	790,4	20,80%
القطاع الاقتصادي	600,4	15,80%
قطاع الهياكل القاعدية	862,6	12,70%
قطاع التنمية البشرية	577,6	15,20%
قطاع الإسكان وظروف المعيشة	969	25,50%
المجموع العام	3800	100%

-الملحق رقم(02)-

جدول يوضح الأرقام الإحصائية لاستفتاء 29 سبتمبر2005 [1]

[1] - **المصدر**: بوضياف ، محمد ، مرجع سابق

الناخبون المسجلون	18.313.594
الناخبون المصوتون	14.606.344
الناخبون الممتنعون	3.707.250
نسبة المشاركة	79.76 %
الأصوات الملغاة	171.231
الأصوات المعبر عنها	14.435.113
المصوتون ب "نعم"	14.057.371

-الملحق رقم(03)-

مخطط يوضح تطور نسب المشاركة السياسية في الانتخابات الرئاسية لسنوات 1999 ،2004، 2009

[1] - **المصدر:** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إعلان رقم 05/01 المؤرخ في 27 شعبان 1426 الموافق ل 01 أكتوبر 2005 يتعلق بنتائج استفتاء 29 سبتمبر 2005 حول الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية .(الجريدة الرسمية ، العدد(67)، الأربعاء 02 رمضان 1426ه الموافق ل 05 أكتوبر 2005).

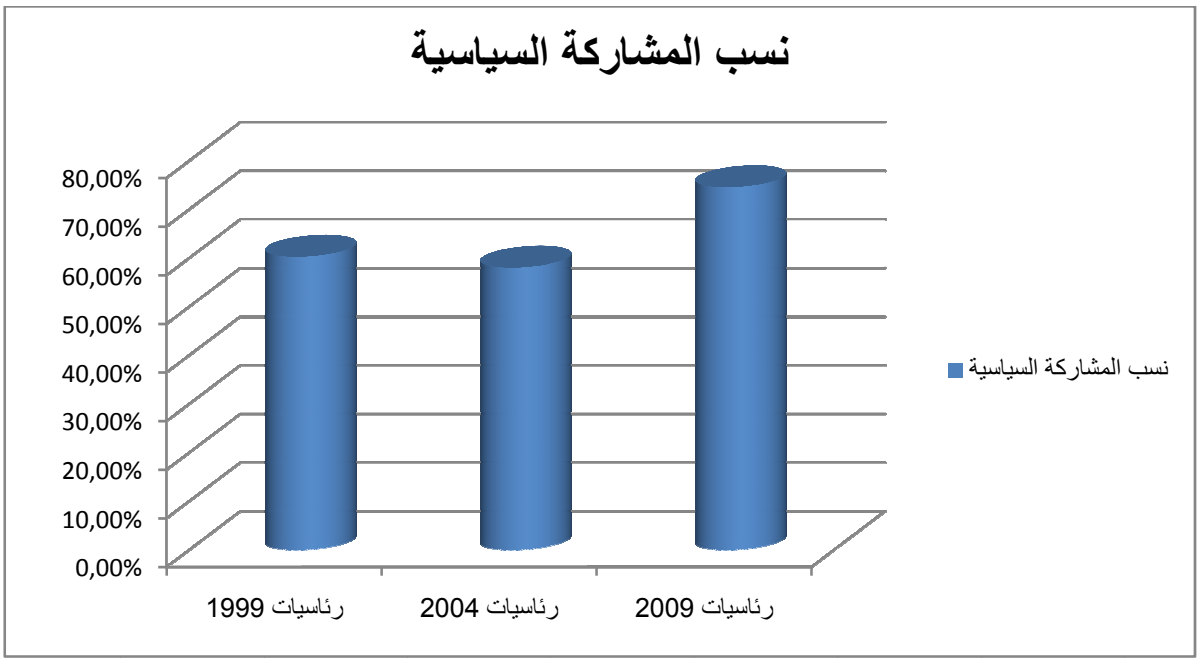

-الملحق رقم(04)-

قائمة المراجع

1-الوثائق الرسمية :

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أمر رقم 95-12 المتضمن تدابير الرحمة المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق ل 25فبراير1995 . (الجريدة الرسمية ، العدد (11)، الأربعاء 28 رمضان 1425 الموافق ل01 مارس 1995).

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الإعلان رقم 99/01 المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية المؤرخ في 04 محرم 1420 والموافق ل20 أفريل 1999 . (الجريدة الرسمية ، العدد(29)، الأربعاء 05 محرم 1420 الموافق ل 21افريل 1999).

3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 08/99 المتعلق باستعادة الوئام المدني المؤرخ في 29 ربيع الأول والموافق ل 13 يوليو 1999.(الجريدة الرسمية ، العدد(46)، 29 ربيع الأول 1420 ، الموافق ل13 يوليو 1999).

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان رقم 02 /99 يتعلق بنتائج استفتاء يوم 16 سبتمبر 1999 مؤرخ في 9 جمادى الثانية 1420 الموافق ل 19 سبتمبر 1999.(الجريدة الرسمية، العدد(66)، الثلاثاء 11 جمادى الثانية 1420 الموافق ل21 سبتمبر 1999).

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرسوم الرئاسي رقم 05-278 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للاستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر2005 ، المؤرخ في 09 رجب 1426 الموافق ل14 غشت 2005.(الجريدة الرسمية ، العدد(55) ، يوم الاثنين 10 رجب 1426 الموافق ل15 غشت 2005).

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، إعلان رقم 05/01 المؤرخ في 27 شعبان 1426 الموافق ل 01 أكتوبر 2005 يتعلق بنتائج استفتاء 29 سبتمبر 2005 حول الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية .(الجريدة الرسمية ، العدد(67)، الأربعاء 02 رمضان 1426ه الموافق ل05 أكتوبر 2005).

2- الكتب:

7-أبو ضاوية، عامر رمضان، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري . الطبعة الأولى طرابلس: دار الرواد، 2002.

8-الأعرجي، زهير ، العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام . الطبعة الأولى ،ب.م.د.ن 1415 ه.

9-الأقداحي، محمود هشام ، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر: ملحق خاص بالمصطلحات السياسية الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، 2009.

10- الرشواني ، منار محمد ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن . الطبعة الأولى ، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003.

11- الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضماناته . الطبعة الأولى بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2005.

12- العاني، حسان محمد شفيق ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة . بغداد: مطبعة جامعة بغداد ، 1986.

13- بوكرا ، إدريس ، تطور المؤسسات السياسية في الجزائر منذ الاستقلال من خلال الوثائق والنصوص الرسمية. الجزء الثاني . ط2 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005.

14- زايد الطيب ، مولود، ، علم الاجتماع السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية ، 2007.

15- صادق الشريفي، نداء ، تجليات العولمة على التنمية السياسية : دراسة استقرائية استنباطية . عمان : دار جهينة للنشر والتوزيع ،2007.

16- عارف ، نصر محمد ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي . القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993.

17-عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية ، الطبعة الأولى الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ، 2005.

18- علي ، رعد عبد الجليل ، التنمية السياسية مدخل للتغيير . طرابلس : دار الكتب الوطنية ، 2002.

19- غزالي حرب، أسامة ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سبتمبر 1987.

20- ناجي، عبد النور، ، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية في الجزائر. القاهرة: دار الكتاب الحديث،2010.

21- ناظم ، عبد الواحد جاسور، ، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي . ط1، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001.

22- وهبان ، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية . الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2002-2003.

23- (ـــــ،ـــــ)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية . الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 1997.

3-الدراسات غير المنشورة:

24- بابا عربي ، مسلم ، الجيش والانتخابات في الجزائر(1991- 2004) . (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2005/2004).

25- بختي، زكرياء ، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية : دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية المسيلة . (مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ، 2009).

26- بلحربي ، نوال ، أزمة الشرعية في الجزائر (1962- 2006) . (مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر، 2007).

27- بوشلوش ، طاهر، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري (1967-1999) دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي. (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر، 2006).

28- بوضياف ، محمد ، مستقبل النظام السياسي الجزائري .(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008).

29- توازي، خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ ، المكانة ، الممارسة ، المستقبل .(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006/2005).

30- رحموني ، فاتح النور، التطرف الديني والعنف السياسي في الجزائر 1991- 1999. (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2007/2006).

31- رزاق ، لحسن ، الحملة الانتخابية لرئاسيات 2009 من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة : دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الشروق والخبر.(مذكرة ماجيستر في علوم الإعلام والاتصال ، قسم علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري، 2009).

32- زريق ، نفيسة ، عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي ، المشكلات والآفاق . (مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، جامعة الحاج لخضر ، 2009/2008).

33- زوزو ،رشيد، الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية الجديدة في الجزائر 1988-2008 . (أطروحة دكتوراه الدولة في علم اجتماع التنمية ، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري، 2008).

34- شايف بن علي ، شايف جار الله ، دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الانسان في اليمن . (مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة ،الجزائر، 2006).

35- صحراوي ، يسعد شريف ، مسألة المشروعية وتأثيرها على الاستقرار السياسي. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر،2009) .

36- طعيبة،أحمد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر من 1988- 1994.(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1998/1997).

37- عروس ، ميلود ، معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية (1990-2006) مقترب تحليلي تقييمي.(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر، 2009).

38- عبد الكريم ،هشام ، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989- 1999. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة يوسف بن خدة ،2006).

39- عزوف، نعيمة ، سياسة الوئام المدني بين المبدأ والواقع .(مذكرة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2005- 2006).

4- المقالات:

أولا: المقالات باللغة العربية:

40- الصيداوي ، رياض ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر. المستقبل العربي، العدد(245)، جويلية 1999.

41- بلعور، مصطفى، "الانتخابات الرئاسية في الجزائر 1999- 2007 استمرارية أم حل للازمة ؟" . دفاتر السياسة والقانون ، عدد (خاص) ، أفريل 2011.

42- (ـــــ،ـــــــ) ، "الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989- 1990". دفاتر السياسة والقانون، العدد :(01)،جوان 2009.

43- بوشنافة ، شمسة، و قبي، ادم ، "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988 - 2000 " . مجلة الباحث ، العدد (03) ، 2004.

44- بوضياف ،محمد ، "النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية : التطورات والمشاهد المحتملة". المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد(29) ، شتاء 2011.

45- بوفليح، نبيل ، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)". الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد(09)،2013.

46- تلمساني، رشيد، ،" الجزائر في عهد بوتفليقة ،الفتنة الأهلية والمصالحة". مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، العدد(07)، جانفي 2008 .

47- زرمان ، كريم ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2009" . أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد(07)، جوان 2010.

48- سويقات ، أحمد ، " التجربة الحزبية في الجزائر" . مجلة الباحث، العدد:04، 2006 .

49- صديق ، حسن ، " الاتجاهات النظرية لدراسة التنظيمات الاجتماعية " . مجلة جامعة دمشق ،العدد (3-4)، 2011 .

50- عبادي ، إسماعيل ، اثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية . المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (35)، أوت 2012 .

51- عدوي ، محمد أحمد علي ، "القطاع الخيري والاستقرار السياسي، دراسة حول دور المؤسسات الخيرية في السياسات العامة". المركز الدولي للأبحاث والدراسات ، 2009 .

52- غيث، مي و إسماعيل، إسراء ،" الاستقرار السياسي" . مجلة مفاهيم ، العدد (72) ، ديسمبر 2010.

53- قبي ،ادم، "رؤية نظرية حول العنف السياسي". مجلة الباحث ، العدد (01) ، 2002.

54- قويسي ، حامد عبد الماجد وآخرون ، "أزمة النظام الرسمي العربي"، مركز الجزيرة للدراسات.

55- كاهي، مبروك ، إدارة الأزمة : دراسة مقارنة بين المجلس الأعلى للدولة في الجزائر والمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر "حالة شغور مؤسسات الدولة".المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مارس 2013.

56- محفوظ ، محمد ، "في معنى الاستقرار السياسي" . جريدة الرياض . العدد (13819) ، الثلاثاء 25 أفريل 2006.

57- ناجي عزو، محمد عبد القادر ، "مفهوم عدم الاستقرار السياسي". الحوار المتمدن ، العدد(2191) يوم 14 فيفري 2008.

58- نايف، رائد حاج سليمان، ، "الاستقرار السياسي ومؤشراته ". الحوار المتمدن، العدد (2592)، 21 مارس 2009 .

59- نبيل، عبد الفتاح ، "الأزمة السياسية في الجزائر، المكونات والصراعات والمسارات" . السياسة الدولية العدد(108)، نيسان 1992.

ثانيا: المقالات باللغة الأجنبية :

60 - Aisen, a Ari, Jos veiga Francisco, "How does political instability affect economic growth?". International monetary fund , 2010.

61- Zerrouky , Hassan ,"L'algerie après la charte pour la paix et la réconciliation nationale". Le soir d'algerie , lundi 15 mars 2010.

62- Quelle recosiliation pour l'Algérie?, Ouvrage collectif . Hoggar, 2005.

63- Research Directorate, Immigration and Refugee." Algeria: The Charter for Peace and National Reconciliation and the evolution of the violence in Algeria", Immigration and Refugee Board , 24 October 2006.

5- الملتقيات والمحاضرات

64- الجمعية العامة للأمم المتحدة ، "موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن الجزائر"، جنيف : من 07 إلى 18 أفريل 2008.

65- المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، "برنامج الثقافة الشبابية "، ندوة الشباب والمشاركة السياسية ، الأربعاء 17 أغسطس 2005.

66- الناصر، العياشي ،" التجربة الديمقراطية في الجزائر اللعبة والرهانات ". ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، القاهرة ، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996

67- دبور ، علي أمين محمد ، "دراسات في التنمية السياسية ،قسم الاقتصاد والعلوم السياسية "،الجامعة الإسلامية 2012/2011.

68- فوكة ، سفيان و بوضياف ، مليكه،."الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية"، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، يومي 17-18 ديسمبر 2008.

69- صخر، المحمد ،" أزمة المشاركة في البلدان النامية" : الجزائر نموذجا. حلقة بحث ،كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق، 2010-2011.

70- عبد العالي، عبد القادر ، "محاضرات في النظم السياسية المقارنة "، جامعة سعيدة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2007-2008.

71- (_____،_____) ، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر". الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشلف، يومي 17-18 ديسمبر 2008.

6- مواقع الانترنت

72- بويبية ، نبيل ، "الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة" .

http: // www.etudiantdz.net/vb/printthread

73- التضخم – التضخم بالجزائر.

http://www.islamfin.go-forum.net

74- الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من 1992-1997 ".

http://forum-setif.yoo7.com

75- "الجزائر: ارث الإفلات من العقاب تهديد لمستقبل الجزائر".

http://www.amnesty.org/ar

76- السياسة السكنية في الجزائر بع الإصلاحات.

http://research-ready.plogspot.com

77- تجربة التنمية السياسية في الجزائر منذ 1989 .

http://www.algerianhouse.com/mountada/fourm display. php

78- بن عنتر ، عبد النور ، "التسلطية السياسية العربية" .

http:// www.Aljabriabed.net/indexl.htm

79- محمد، العلياني ، محددات الاستقرار السياسي.

http://ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php

الملخص:

يعتبر الاستقرار السياسي أحد المتطلبات الأساسية لأي عملية تنمية كونه يساعد على توجيه اهتمامات النظام السياسي إلى التنمية الشاملة وفي مقدمتها التنمية السياسية ، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحملها الاستقرار السياسي فان العديد من الدول تسعى لتحقيق اكبر درجة ممكنة منه من اجل تعزيز مكانتها ، والجزائر كغيرها من الدول لازالت تسعى لتحقيق القدر المطلوب من الاستقرار السياسي خاصة بعد الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي استمرت عشرية كاملة من الزمن حيث شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني مما أدى إلى تدهور مستوى التنمية السياسية بعد إلغاء المسار الانتخابي ، وبعد استعادة النظام السياسي للاستقرار السياسي بموجب قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية ، وفي ظل ارتفاع عائدات النفط، قامت الحكومة الجزائرية بتبني مجموعة من البرامج والإصلاحات السياسية والتي انبثقت عنها مجموعة كبيرة من الأهداف نذكر منها تحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة وذلك من خلال محاولة حل أزمة الشرعية والمشاركة السياسية وأزمة العدالة في توزيع الثروة ، ورغم جسامة البرامج وأهميتها إلا أنها لم تنجح في تحقيق كامل أهدافها نظرا لوجود مجموعة من العقبات أهمها ضعف الوعي الثقافي وانتشار ظاهرة الفساد السياسي والإداري الأمر الذي يهدد مستقبل الاستقرار السياسي في الجزائر.

Abstract

Become political stability one basic requirements for any development process it helps to guide the interests of the political system to the overall development in the forefront of political development, and because of the great importance carried by political stability, many countries seek to achieve the greatest possible degree of it in order to strengthen its position, and Algeria, like other states still seeking to achieve the much needed political stability, especially after the political crisis and social and economic development, which lasted decimal full time witnessed a state of political instability and security which led to the deterioration of the level of political development after the abolition of the electoral process, and after the restoration of the political system for political stability under a legal civil concord and national reconciliation, and in the face of rising oil revenues, the Algerian government to adopt a set of programs and political reforms, from which a wide range of objectives, among them to achieve comprehensive development in general, and political development, in particular through the attempt to resolve the crisis of legitimacy and political participation and the crisis of justice in the distribution of wealth , although the magnitude and importance of programs but they did not succeed in achieving the full objectives due to the presence of a group of the most important obstacles weakness of cultural awareness and spread of political and administrative corruption, which threatens the future of political stability in Algeria.

الفهرس

شكر وعرفان

الإهداء.

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستقرار السياسي والتنمية السياسية..... 01

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي.....02

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي ومؤشراته.....02

المطلب الثاني:آليات تحقيق الاستقرار السياسي.....07

المبحث الثاني:ماهية التنمية السياسية.....09

المطلب الأول: مفاهيم التنمية السياسية.....10

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية السياسية.....12

المبحث الثالث:علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية السياسية.....15

المطلب الأول: علاقة الاستقرار السياسي بالشرعية.....15

المطلب الثاني: علاقة الاستقرار السياسي بالمشاركة السياسية.....16

المطلب الثالث: علاقة الاستقرار السياسي بالعدالة في توزيع الثروة.....17

الخلاصات والاستنتاجات.....18

الفصل الثاني:انعكاسات عدم الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر.....20

المبحث الأول: طبيعة الأزمة السياسية في الجزائر.....21

المطلب الأول: أحداث أكتوبر 1988.....21

المطلب الثاني: تفاقم الأزمة عقب إلغاء المسار الانتخابي.....23
المبحث الثاني: تأثير الأزمة على التنمية السياسية في الجزائر.....24
المطلب الأول:تأثير الأزمة على الشرعية والمشاركة السياسية.....24
المطلب الثاني:تأثير الأزمة على العدالة في توزيع الثروة.....25
المبحث الثالث: محاولات حل الأزمة السياسية والعودة إلى الشرعية.....27
المطلب الأول:الحوار كآلية لحل الأزمة.....27
المطلب الثاني:انتخابات 1995 والبحث عن الشرعية.....29
المطلب الثالث:دستور 1996 وإعادة بناء المؤسسات السياسية.....31
الخلاصات والاستنتاجات.....35
الفصل الثالث: آليات النظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية السياسية.....36
المبحث الأول: قانون الوئام المدني.....37
المطلب الأول: مضمون قانون الوئام المدني.....38
المطلب الثاني:نتائج قانون الوئام المدني.....39
المبحث الثاني:قانون المصالحة الوطنية.....42
المطلب الأول: مضمون قانون المصالحة الوطنية.....43
المطلب الثاني:نتائج قانون المصالحة الوطنية.....45
المبحث الثالث: مساعي النظام السياسي الجزائري في تحقيق التنمية السياسية.....48
المطلب الأول : جهود النظام السياسي لتحقيق الشرعية والمشاركة السياسية.....49
المطلب الثاني : جهود النظام السياسي في حل أزمة توزيع الثروة.....51
الخلاصات والاستنتاجات.....56
الخاتمة.....58

الملاحق.....60
قائمة المراجع.....63
الملخص.....72
الفهرس.....74